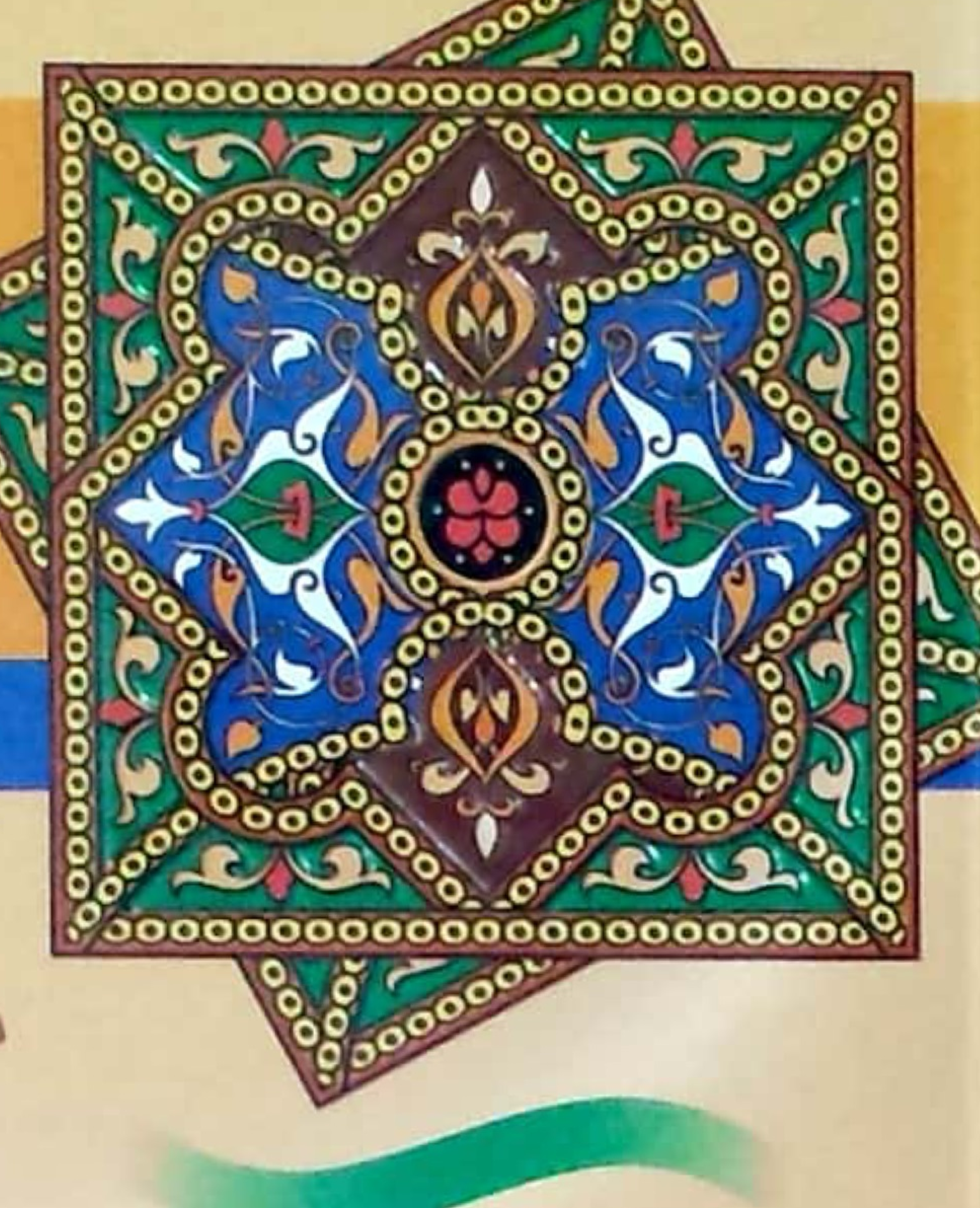
الضوابط الحسان

فيما يتقوم به اللسان

للشيخ العلامة أحمد بن محمد بن عثمان ابن الهائم

المتوفى ٨١٥ هـ



ويليه

ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما

للعلامة أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي

المتوفى سنة ٤٢١ هـ

ويليه

تحفة الملا في مواضع كلا

لشيخ الإسلام أبي بكر محمد بن علي بن موسى الأنصاري الحلبي

المتوفى ٦٧٢ هـ

تحقيق وتعليق

الشيخ أحمد فريد المزيدي



منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الضوابط الحسان فيما يتقوم به اللسان

للشيخ العلامة أحمد بن محمد بن عثمان ابن الهائم
المتوفى ٨١٥ هـ

ويليه

ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما

للعلامة أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي
المتوفى سنة ٤٢١ هـ

ويليه

تحفة الملا في مواضع كلا

لشيخ الإسلام أبي بكر محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي
المتوفى ٦٧٢ هـ

تحقيق وتعليق
الشيخ أحمد فريد المزيدي

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان



دار الكتب العلمية

الطبعة الأولى

٢٠٠٢م - ١٤٢٤هـ

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
الإدارة العامة: عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف وفاكس: ٨٠٤٨١٠/١١/١٢/١٣ (٥ ٩٦١+)
صندوق بريد: ٩٤٢٤-١١ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Beirut - Lebanon

Raml Al-Zarif, Bohtory Str., Melkart Bldg. 1st Floor

Head office

Aramoun - Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P.O.Box: 11-9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

Beyrouth - Liban

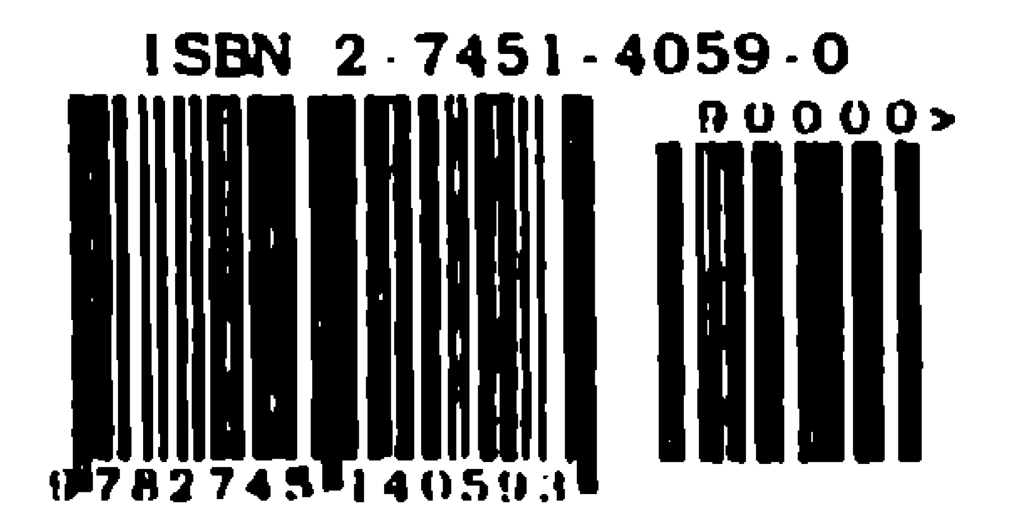
Raml Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1er Etage

Administration général

Aramoun - Imm. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Tel & Fax: (+961 5) 804810 / 11 / 12 / 13

P.P.: 11-9424 Beyrouth - Liban



ISBN 2-7451-4059-0

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com



الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً كما ينبغي لجلال وجهه العظيم، والصلاة والسلام على المختار الهادي الأمين، سيدنا محمدٍ، وعلى آل بيته الطاهرين، وصحبه المقرّبين، وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد، بين يديك أيها القارىء كتاب غاية في القيمة العالية، يتعلق بعلم النحو وبعض من علم التصريف، للإمام الكبير اللغوي الفرضي ابن الهائم، وقد قمنا بتحقيقه لأهميته حتى يصبح تذكرة لطالب العلم، وإضافة لمكتبة التراث العربي، وقد اعتمدت في تحقيقه على النسخة المحفوظة بمكتبة سوهاج العامرة تحت رقم (٢٤ نحو)، وتقع في ٣٣ صفحة، وكذلك المطبوعة، ثم قمت بالعزو والتوثيق والتعريف، وما لزم من تعليق وضبط حتى يخرج في صورته هذه. والله أسأل التوفيق والقبول لما يحبه ويرضاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه.

كتبه

أبو الحسن أحمد فريد المزيدي

جامعة الأزهر ـ القاهرة

ترجمة المصنف

هو الشيخ الفقيه الفرضي صاحب التصانيف الحسان في الفرائض والحساب والفلك والفقه والأصول.

أحمد بن محمد بن عثمان بن علي شهاب الدين: أبو العباس القرافي المصري، ثم المقدسي الشافعي المعروف بابن الهائم.

ولد بمنطقة القرافة بالقاهرة سنة ٧٥٣هـ، وقيل: ٧٥٦هـ.

■ من مصنفاته

١ - الضوابط الحسان فيما يتقوم به اللسان.

٢ - شرح الضوابط الحسان. وهو مفقود.

٣ - خلاصة الخلاصة في النحو.

٤ - تحفة الطلاب في نظم قواعد الإعراب.

٥ - شرح تحفة الطلاب.

٦ - التبيان في تفسير غريب القرآن - طبع بمصر وبيروت.

٧ - الأرجوزة الألفية في الفرائض (الكفاية) طبع بتحقيقنا مع شرح شيخ الإسلام الأنصاري، بدار الكتب العلمية - بيروت.

٨ - شرح الكفاية في الفرائض.

٩ - الفصول المهمة في الفرائض.

١٠ - الجمل الوجيزة في الفرائض.

١١ - شرح الجعبرية في الفرائض.

١٢ - التحفة القدسية في اختصار الرحبية.

١٣ - ترغيب الرائض في علم الفرائض.

١٤ ـ تمهيد المسائل الفقهية.

١٥ ـ العجالة في حكم استحقاق الفقهاء أيام البطالة.

١٦ ـ شرح قطعة من المنهاج (البحر العجاج).

١٧ ـ شرح الحاوي الصغير للقزويني. يسّر الله لنا تحقيقه.

١٨ ـ إبراز الخفايا في فن الوصايا.

١٩ ـ تحقيق المنقول والمعقول في نفي الحكم الشرعي عن الأفعال قبل بعثة الرسول ـ مخطوط مصور بالمعهد.

٢٠ ـ اللمع في الحث على اجتناب البدع.

٢١ ـ مختصر لمع الشيرازي في الأصول.

٢٢ ـ التحرير لدلالة نجاسة الخنزير.

٢٣ ـ المغرب عن استحباب ركعتين قبل المغرب.

٢٤ ـ نزهة النفوس في بيان حكم التعامل بالفلوس ـ طبع بتحقيق محمد حسن ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٥ ـ رفع الملام عن القائل باستحباب القيام.

٢٦ ـ شرح الياسمينية في الجبر والمقابلة.

٢٧ ـ اللمع المرشدة في صناعة الغبار.

٢٨ ـ نزهة النظار مختصر صناعة الغبار.

٢٩ ـ المعونة في صناعة الحساب الهوائي.

٣٠ ـ الوسيلة في الحساب (مختصر للسابق).

٣١ ـ المبدع في الحساب (مختصر للسابق).

٣٢ ـ المقنع (في الرياضيات).

٣٣ ـ الممتع شرح المقنع.

٣٤ ـ مختصر تلخيص ابن البناء في الحساب.

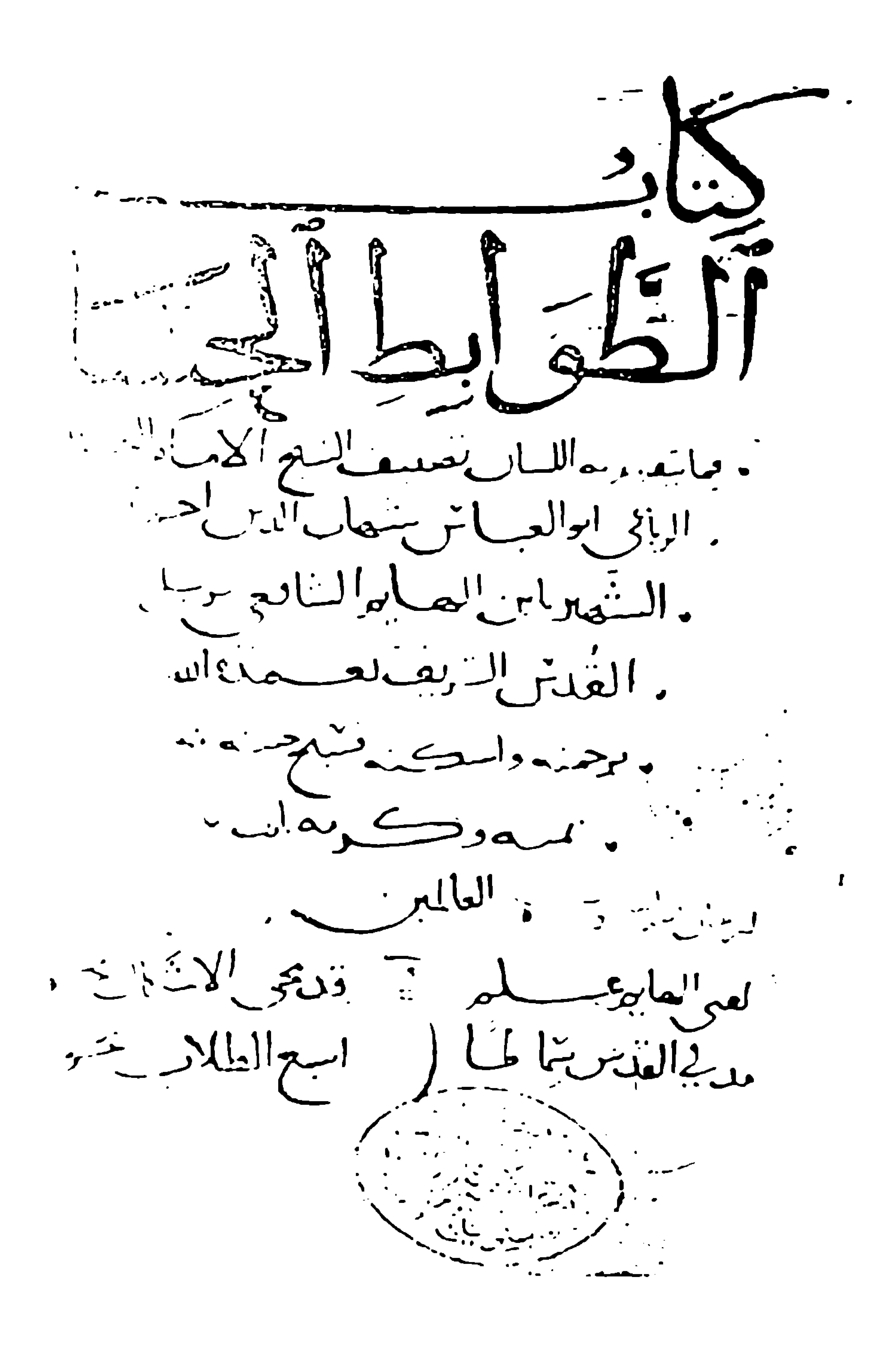
٣٥ ـ اللامية في الجبر والمقابلة.

قال عنه الشوكاني: «وسارت بمؤلفاته وفضائله الركبان، وتخرّج به كثير من الفضلاء، ورحلوا إليه من الآفاق».

■ **وفاته**

توفي رحمه الله تعالى في العشر الأواخر من جمادى الآخرة سنة ٨١٥هـ - ١٤١٢م.

وانظر في ترجمته: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٤/ ٣٤٨)، شذرات الذهب (٩/ ١٦٣)، الضوء اللامع (٢/ ١٥٨)، البدر الطالع (١/ ١١٨)، معجم المؤلفين (٢/ ١٣٧).


كتاب
الضوابط الحسان
فيما يتقوم به اللسان تصنيف الشيخ الإمام
الرباني أبو العباس شهاب الدين أحمد
الشهير بابن الهائم الشافعي
القدس الشريف تغمده الله
برحمته وأسكنه فسيح جنته
بمنه وكرمه أنه
العالمين

صورة غلاف المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام لفظ مفيد ... اشيا وهي اسم وفعل وحرف
والعلامات المختصة به دخول حرف الجر وادات التعريف من اوله وياء
النسب من آخره والتصغير والجمع من جملته ومن العربية جواز الاخبار
عنه والفعل ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامر فالماضي ما قبل
اتصال ضمائر الرفع باخره وهي التاء والالف ... التاء الساكنة والمضارع
ما تقدمت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهمزة والنون والياء والتاء ويجمعها
قولك انيت ويجمعه السين وسوف ولم والامر ما فهم منه الامر ... نون
التوكيد والحرف لا يقبل شيئا من علامات الاسما ولا من علامات الافعال

باب المعرب والمبني والمعرب صنفان الاسم المتمكن
وهو ما لم يشبه الحرف شبها قويا والفعل المضارع اذا لم
يتصل به نون توكيد ولا نون اناث وما عدا ذلك مبني وهو الحرف
والماضي والامر والمضارع اذا اتصل به احدى النونين والاسم اذا

صورة الصفحة الأولى من المخطوط

وقد يقع واحد منهما مقام الآخر أو على فعل إن

والله أعلم بالصواب والحمد لله وحده وصلى الله

على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ورضي الله عن

أصحابه أجمعين

وكان الفراغ منه في رابع ربيع الأول سنة

وعشرين وثمان

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم

■ الكلام وما يتألف منه

الكلام [لفظ][1] مفيد وهو يتألف من ثلاثة أشياء، وهي: اسم، وفعل، وحرف[2].

ومن العلامات:

(علامات الاسم)

اللفظية[3]: دخول حرف الجر، وأدوات التعريف من أوله، وياء النسب من آخره، والتصغير والجمع من جملته.

ومن المعنوية: جواز الإخبار عنه.

(أقسام الفعل وعلاماته)

والفعل ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وأمر.

فالماضي: ما قبل [اتصال ضمائر الرفع][4] بآخره، وهي: تاء المتكلم، والمخاطبة، وتاء التأنيث الساكنة[5].

والمضارع: ما تعاقب في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء. يجمعها قولك: «أنيت» ويحسن معه السين وسوف ولم[6].

---

(١) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق كما في قول مالك: «كلامنا لفظ مفيد كاستقم». (الألفية ص٥).

(٢) انظر: أوضح المسالك لابن هشام (١/ ٢٩).

(٣) يقصد علامات الاسم.

(٤) زيادة لازمة لتمام السياق.

(٥) مثالها: قامتْ وقعدتْ.

(٦) هذا علامة المضارع، أما تعريفه فهو: ما دل على حدث يقع في الحال أو الاستقبال، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٦)، واللباب للعكبري (ص٤٩).

والأمر: ما فهم منه الأمر[١] وقبل نوني التوكيد.

والحرف: لا يقبل شيئاً من علامات الأسماء ولا من علامات الأفعال.

باب المعرب والمبني

■ أقسام المعرب

والمعرب صنفان[٢]: الاسم المتمكن وهو: ما لم يشابه الحرف شبهاً مؤثراً.

والفعل المضارع إذا لم يتصل به نون توكيد ولا نون إناث، وما عدا ذلك مبني وهو الحرف.

ومنه الماضي وكذلك الأمر والمضارع إذا اتصل به أحد النونين، والاسم إذا أشبه الحرف شبهاً مؤثراً[٣].

(أنواع الإعراب بالحركات)

وإعراب الاسم ثلاثة أقسام: رفع، ونصب، وجر، ولا جزم فيه[٤].

وإعراب الفعل ثلاثة أقسام: رفع، ونصب، وجزم، ولا جرّ فيه[٥].

والأصل أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون.

(المعربات بالحركات)

وما جاء على خلاف ذلك فهو بطريق النيابة. وأبواب النيابة سبعة:

■ إعراب الأسماء الستة[٦]

أحدها: الأسماء الستة وهي: أبوه، وأخوه، وحموه، وفوه، وذو مال، وهنوه.

---

(١) يريد أن علامته: قبول نون التوكيد، وياء المخاطبة نحو: اخرجن، واشربن، وانظر: التصريح (١/ ٤٥).

(٢) المعرب من الكلم نوعان: الاسم المتمكن في الاسمية والفعل المضارع له إذا خلا من نون جماعة المؤنث ونوني التوكيد، والاسم المتمكن: لا مناسبة بينه وبين الحرف بوجه قريب أو بعيد. وانظر: مفتاح الإعراب لمحمد الأنصاري النحوي (ص١٨).

(٣) انظر: شرح ابن عقيل للألفية (١/ ٣٩).

(٤) انظر: اللباب للعكبري (١/ ٦٥).

(٥) انظر: اللباب (١/ ٦٥).

(٦) ذهب البعض إلى أنها خمسة، وزاد سيبويه (هناك)، والأصل في الأسماء الخمسة عند جمهور =

وحكمها أن ترفع بالواو، وتنصب [بالألف](١)، وتجر بالياء. مثل: جاء أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك، وهذا هنوه، ورأيت هناه، ومررت بهنيه، وهذا فوه، إلى آخره.

(شروط إعرابها)

وشرط إعرابها بالحروف أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، فإن لم تضف [أعربت](٢) بالحركات، [مثل]: جاء أب. وإن أضيفت إلى الياء أعربت بحركات مقدرة يمنع من ظهورها التعذر(٣).

ومن شرطها: أن لا تكون مصغرة، فإن صغرت أعربت بالحركات مثل: جاء أخيك، وجاء أبيك، إلى آخره إلى هن(٤).

(المثنى وإعرابه)(٥)

الثاني: المثنى وما ألحق به. وحكمه: أن يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء، والملحق بالمثنى: اثنان واثنتان(٦).

الجمع السالم

(المذكر والمؤنث وإعرابه)

الثالث: جمع المذكر السالم وما ألحق به.

وحكمه: أن يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء(٧).

= النحويين أنها تعرب بالحروف نيابة عن الحركات، ويرى البعض أنها تعرب بحركاتٍ مقدرة. وانظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٦٠)، والتصريح (١/ ٦٣).

(١) ما بين [] سقط من الأصل وهو لازم لتمام السياق.

(٢) ما بين [] سقط من الأصل، وأثبت لتمام السياق.

(٣) الأنسب مما ذكر المصنف أن المانع من ذلك هو حركة المناسبة لياء المتكلم، وهي الكسرة، وانظر: التصريح (١/ ٦٢، ٦٣).

(٤) انظر: شرح ابن عقيل للألفية في النحو (١/ ٥٣، ٥٤).

(٥) المثنى: هو اللفظ الدال على اثنين بزيادة في آخر صالح للتجريد وعطف مثله عليه، ويشترط في كل ما يثنى شروط، انظر: التصريح (١/ ٦٧).

(٦) ويلحق بهما أيضاً كلا وكلتا فيعربان بإعرابه بشرط إضافتهما إلى الضمير. وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٥٤).

(٧) يلحق بجمع المذكر السالم كلمات كثيرة منها: أولو ـ عالمون ـ عليون، وأرضون، وعشرون، وبابه وسنون وبابه، كما يلحق بالمؤنث السالم: أولات، وما سمي به من هذا الجمع، وانظر: التصريح (١/ ٦٩، ٧٦).

الرابع: جمع المؤنث السالم وما ألحق به.

وحكمه: أن يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة.

■ (إعراب الممنوع من الصرف)

الخامس: ما لا ينصرف.

وحكمه: [أن يرفع بالضمة][1]، وينصب ويجر بالفتحة ما لم يضف أو يقترن بأل.

(الأفعال الخمسة)

السادس: الأمثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به [ألف][1] اثنين، أو واو جماعة، أو ياء مخاطبة، نحو: تفعلان، ويفعلان، وتفعلون، ويفعلون، وتفعلين.

وحكمها: أن ترفع بالنون، وتنصب وتجزم بحذف النون.

(المضارع معتل الآخر)

السابع: المضارع المعتل.

وحكمه: أن يرفع بضمة مقدرة في آخره، ويجزم بحذف آخره، وينصب بفتحة ظاهرة في الواو والياء، مقدرة في الألف[2].

(حرف الإعراب وموقعه)

وحرف إعراب من كل معرب آخره، كـ: الزاي من زيد، والميم من: يقوم[3].

(الإعراب، تعريفه وأنواعه)

والإعراب ضربان: ظاهر، ومقدر.

فالظاهر: ما لفظ به، والمقدر: بخلافه.

وهو ضربان: تعذر واستثقال. فالتعذر في المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم يقدر فيهما مطلقاً، وفي المضارع المعتل بالألف رفعاً ونصباً، والاستثقال في المنقوص رفعاً وجراً، وفي المضارع المعتل بالواو أو الياء رفعاً[4].

---

(١) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق.

(٢) مثل: لن تقتضي، لن يخشى، لن تدعو، وانظر: الهمع (١/ ٥٢).

(٣) يعني أن حرف الإعراب هو الحرف الأخير من بنية الكلمة.

(٤) انظر: شرح ابن يعيش (١/ ٥٦)، وشرح الرضي للكافية (١/ ٩٢).

(باب النكرة والمعرفة)

الاسم ضربان: نكرة ومعرفة. فالنكرة ما يقبل أداة التعريف ورب[١]. والمعرفة بخلافه، وهي سبعة أنواع: المضمر، والعلم، واسم الإشارة، والموصول، والمعرف بالأداة، وما أضيف إلى أحد هذه الخمسة إضافة معنوية، والمقصود بالنداء.

(تعريف الضمير وأقسامه)

فصل:

المضمر: اسم دل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب.

وهو قسمان: متصل، ومنفصل.

فالمتصل: ما لا يبتدأ به مستقلاً. والمنفصل: بخلافه[٢].

وينقسم المنفصل إلى: مرفوع المحل، ومنصوبه.

فالمرفوع المحل اثنا عشر، وهي: أنا، نحن، أنت، أنت، أنتما، أنتم، أنتن، هو، هي، هما، هم، هن إياي، إيانا، إياكَ، إياكِ، إياكما، [إياكم]، إياكن، إياه، إياها، إياهما، إياهم، إياهن[٣].

وينقسم المتصل إلى ثلاثة أقسام:

مرفوع المحل، ومنصوبه، ومجروره.

فالمرفوع المحل اثنا عشر: نفعت، نفعنا، نفعت، نفعت، نفعتما، نفعتم، نفعتن، نفع، نفعت، نفعا، نفعوا، نفعن.

وزاد سيبويه الياء في: تفعلين[٤].

والمنصوب المحل اثنا عشر، نحو: نفعني، نفعنا، نفعك، نفعك، نفعكما، نفعكم، نفعكن، نفعه، نفعها، نفعهما، نفعهم، نفعهن.

والمجرور المحل كذلك نحو: عملي لي، عملنا لنا، عملك لك، عملكما لكما، عملكم لكم، عملكن لكن، عمله له، عملهما لهما، عملهم لهم، عملهن لهن.

---

(١) التعبير الأدق: هو أن النكرة هي ما يقبل أل، أو ما تدخل عليه (رب)، لأن مجرد قبول رُبَّ لا يدل على التنكير.

(٢) انظر: التصريح (١/ ١٠٣).

(٣) انظر: الكتاب (١/ ٢٧٩)، (٢/ ٣٥٥)، والإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٦٩٥).

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه (٤/ ٤، ١٧٥، ٢١٣)، والبسيط في شرح جمل الزجاجي (٢٠٦).

وينقسم مرفوع المتصل إلى: بارز، ومستتر.

والمستتر إلى: جائز الاستتار، وهو: ما أمكن أن يخلفه ظاهر. وإلى: واجبه، وهو: ما لا يمكن أن يخلفه ظاهر[١].

(باب العلم)

فصل:

والعلم ينقسم إلى: شخص[٢]: كزيد وهند. وجنس كـ: أسامة وفجار.

وإلى اسم[٣]، وكنيه، ولقب، كـ: عمر، وأبي حفص، والفاروق.

وإلى منقول[٤] وهو: المستعمل قبل العلمية لغيرها.

ومرتجل وهو: ما ليس كذلك.

وإلى[٥] مفرد ومركب. والمفرد إلى: إسنادي، وإضافي، ومزجي[٦].

(أسماء الإشارة)

فصل:

وأسماء الإشارة سبعة: ذا، وتا، وذان، وذين، وتان، وتين، وأولاء. وقد يلحقها [هاء][٧] التنبيه. فإن أريد بها الإشارة إلى البعيد لحقها كاف الخطاب وحدها أو مع اللام وفي الإفراد[٨].

(الأسماء الموصولة)

فصل:

والموصول الاسمي أربعة عشر: الذي، والتي، واللذان، واللتان، واللذين، واللتين، والذين، واللاتي، ومن، وما، وأل، وأي، وذو عند طيىء، وذا بعد من أو

---

(١) ومن المواضع التي يستتر الضمير فيها وجوباً: المرفوع بأمر الواحد المذكر نحو: اكتب، وبالمضارع المبدوء بتاء خطاب الواحد نحو: تكتب، أو المبدوء بهمزة نحو: أكتب، أو المبدوء بالنون: نكتب، وانظر: أوضح المسالك (١/ ١٠٢، ١٠٣).

(٢) هذا تقسيم من حيث ماهيته.

(٣) من حيث الأنواع والأفراد التي تندرج تحته.

(٤) من حيث أصله.

(٥) من حيث نسبته، وانظر: أوضح المسالك (١/ ١٣٠).

(٦) انظر: التصريح (١/ ١١٦، ١١٧)، شرح ابن يعيش (٣/ ١٣٣).

(٧) ما بين [] زيادة لازمة للسياق.

(٨) انظر: أوضح المسالك (١/ ١٤٧).

ما الاستفهامين إذا لم تلغ[١].

ولا بد للموصول من صلة وعائد.

والصلة ضربان: جملة، وشبه جملة. والجملة ضربان: اسمية، وفعلية.

وشبه الجملة ثلاثة أقسام: الظرف، والجار، والمجرور، والصفة الصريحة[٢]. وهذه يوصل بها «أل» فقط. والعائد ضمير يرجع إلى الموصول مطابق له[٣].

(أل المعرفة)

فصل:

وأل المعرفة ضربان: جنسية، وعهدية. وقد تزاد لزوماً، أو ضرورة، أو للمح الأصل، والمنادى [و][٤] المضاف سيأتيان.

باب المرفوعات

وهي ثمانية: المبتدأ، وخبره، واسم كان وأخواتها وما ألحق بها، وخبر إن وأخواتها وما ألحق بها، والفاعل، ونائبه، والفعل المضارع إذا تجرد عن الناصب والجازم، والتابع لمرفوع.

(المبتدأ والخبر)

فصل:

المبتدأ ضربان: ضرب له خبر، وضرب لا خبر له، وإنما يرفع ما يغني عن الخبر نحو: أقائم الزيدان[٥].

(متى يبتدأ بالنكرة؟)

ولا تكون النكرة مبتدأ[٦] إلا إن أفادت كأن خصصت أو عممت.

---

(١) هناك شرط لم يذكر المصنف وهو: ألا تكون للإشارة نحو: ماذا صنعت وماذا التواني، وانظر: شرح الأشموني (١/ ١٥٩، ١٦٠).

(٢) المراد بها: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة نحو: الضارب والمضروب والحسن الوجه.

(٣) انظر: التصريح (١/ ١٤١).

(٤) زيادة لتمام السياق.

(٥) انظر: شرح ابن يعيش (١/ ٨٦)، التصريح (١/ ١٦٨، ١٦٩).

(٦) فلا يجوز أن يكون المبتدأ نكرة إلا إذا كان له حق الصدارة في الكلام مثال كم الخبرية وما التعجبية أو إذا أعطى معنى مفيد في ذاته مثاله: ﴿ويلٌ للمطففين﴾.

(أقسام الخبر)

والخبر ضربان: مفرد، وجملة.

والمفرد ضربان: جامد، ومشتق.

والجملة ضربان: اسمية، وفعلية. فالاسمية: ما تركبت من مبتدأ وخبر، أو ما سدّ مسده. والفعلية: ما تركبت من فعل وفاعل مرفوع به.

ولا بد للمفرد المشتق والجملة المخبر بها من رابط يربطه بالمبتدأ من ضمير أو ما يقوم مقامه[١]. وقد يخبر عن المبتدأ بالظرف[٢] أو الجار والمجرور فيتعلق بمحذوف وجوباً يقدر بمعنى كائن أو استقر، ولا يخبر باسم الزمان عن اسم عين. والأصل تأخير الخبر وقد يجب وقد يمتنع وقد يجوز، وقد يحذف ما علم من المبتدأ والخبر، وقد يكون الحذف واجباً وقد يتعدد الخبر عن مبتدأ واحد.

(النواسخ)

(١ ـ كان وأخواتها وعملها)

فصل:

تدخل كان على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب خبره خبراً لها، ومثلها في ذلك: أصبح، وأمسى، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس مطلقاً، وبرح، وفتىء، وانفك، وزال إن تقدمها نفي أو شبهه، ودام إن تقدمها ما المصدرية الوقتية[٣].

(التام والناقص منها)

وما اكتفي بهذه الأفعال بمرفوع سمي تاماً[٤]، وإلا فناقص. والنقص لازم لفتىء، وليس، وزال[٥].

ويجوز في ناقص توسط خبره بينه وبين اسمه، وتقدم خبره عليه، إلا دام فلا

---

(١) مثال الضمير الرابط نحو: زيد قام أبوه، وانظر: أوضح المسالك (١/ ٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) في هذه الحالة يسمى شبه جملة.

(٣) هذا هو القسم الثالث: وهو ما يعمل بشرط أن يتقدمه (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) نحو قوله عز وجل: ﴿وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً﴾ أي مدة دوامي حياً.

(٤) مثل قوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ أي وإن حصل.

(٥) انظر: أوضح المسالك (١/ ٢٤٦، ٢٤٧).

يقدم خبرها عليها. وقد يكون اسم كان ضمير الشأن، وقد تزاد في حشو[١].

(أفعال المقاربة والرجاء والشروع)

فصل:

وتعمل عمل كان في الأفعال: كاد، وكرب، وأوشك، وعسى، وحرى، واخلولق، وجعل، وأخذ، وطفق، وأنشأ، وعلق، إلا أن خبرها يكون مضارعاً مجرداً من أن. [وكذا][٢] جعل وما بعدها أو مقروناً بها[٣] مع حرى واخلولق ويغلب اقترانه بها مع عسى وأوشك، [ويقل][٤] مع كاد وكرب.

(الحروف الناسخة)

فصل:

وعمل ما النافية عمل ليس، فترفع الاسم وتنصب الخبر إن بقي نفيها، والترتيب ولم تزل إن في اسمها نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١].

فصل:

إن، وأن، وكأن، ولكن، وليت، ولعل، يعملن عكس كان، فينصبن المبتدأ اسماً ويرفعهن خبره خبراً لهن، ومعانيها مختلفة فإن وأن حرفا توكيد، ولعل حرف ترج. ولا يجوز تقديم خبرهن عليهن إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً. ويجوز دخول لام الابتداء في خبر إن المكسورة ما لم يسق بنفي [وما لم][٤] يكن فعلاً ماضياً متصرفاً خالياً من، قد وفي اسمها المؤخر، وفي الفصل[٥] ومعمول الخبر: وتفتح همزة إن حيث سد مصدر مسدها مع معموليها وإلا فالكسر[٦].

(لا النافية للجنس عملها وشروطها)

فصل:

لا التي يراد بها نفي الجنس تعمل عمل إن في النكرات إذا أوصل بها اسمها

---

(١) انظر: أوضح المسالك (١/ ٢٥٥، ٢٥٦)، شرح ابن يعيش (٧/ ٩٩).

(٢) ما بين [] زيادة لازمة لوضوح المعنى.

(٣) أي إن اقتران الخبر بأن المصدرية واجب مع هذين الفعلين. وانظر: التصريح (١/ ٢٠٦).

(٤) ما بين [] زيادة لازمة.

(٥) يعني بذلك تدخل على الضمير الفاصل الواقع بين الاسم والخبر، وانظر: التصريح (١/ ٢٢٤).

(٦) انظر تفصيل ما أوجزه المصنف كعادته هنا في أوضح المسالك (١/ ٣٢٨)، وشرح ابن عقيل (١/ ٣٦٩).

ويبني معها على ما ينصب به إذا كان مفرداً وينصب إذا كان مضافاً [أو] شبيهاً بالمضاف[١].

حكم تكررها مع العطف: فإن تكررت «لا» مع العطف نحو: «لا حول ولا قوة» جاز، [فيها] خمسة أوجه: بناؤهما، ورفعهما، وبناء الأول ورفع الثاني[٢]، أو نصبه بالتنوين ورفعه بشرط إفراد النعت ووصله بالاسم. فإن اختل أحد الشرطين امتنع بناء النعت وجاء الرفع والنصب.

(ظن وأخواتها وعملها)

فصل:

من أفعال القلوب ما يدخل على المبتدأ والخبر فينصبها مفعولين، نحو: علم، ورأى، ودرى، ووجد، وألفى، وظن، وحسب، وزعم، وحجا، وخال وما تصرف منها. ويجري مجراها أفعال التغيير نحو: جعل، وصير، واتخذ.

وتختص أفعال القلوب بجواز الإلغاء إذا تأخرت عن معموليها، أو توسطت. وبدخول التعليق فيها لزوماً بلام الابتداء أو القسم أو ما النافية أو أداة الاستفهام.

والإلغاء: عبارة عن إبطال العمل لفظاً أو محلاً.

والتعليق: عبارة عن إبطال العمل لفظاً دون المحل.

ولا يجوز هنا حذف المفعولين ولا حذف أحدهما اقتصاراً ويجوز اختصاراً[٣].

(باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة)

فصل:

أعلم، وأرى، وحدث، وأنبأ، ونبأ، وأخبر، وخبر كل واحد منهما ينصب ثلاثة مفاعيل: الثاني والثالث أصلهما المبتدأ والخبر.

---

(١) انظر: شرح الرضي للكافية (٢/ ٨٣١).

(٢) وعليه جاء قول الشاعر:

لا نسبَ اليوم ولا خُلّةً ... اتسع الخرق على الراقع

وانظر: التصريح (١/ ٢٤١).

(٣) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ١٩١)، وشرح ابن يعيش (٧/ ٨٦)، وأوضح المسالك (١/ ٣٩٠، ٣٩١).

(الفاعل)

فصل:

لا بد للفعل وما جرى مجراه من فاعل[1] ظاهر، أو مضمر، نحو: «قام زيد وزيد يقوم»، أو: «قائم أبوه، أو قائم به».

ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، ويجب توحيد الفعل إذا أسند إلى مثنى أو مجموع، ويلحق الماضي تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله، ويجب لحاقها إذا كان الفاعل ضميراً مؤنثاً متصلاً، أو كان ظاهراً حقيقي التأنيث متصلاً، وليس جمعاً ولا جنساً.

الأصل تقديم الفاعل على المفعول، وقد يلزم الأصل، وقد يجب تأخير الفاعل عن المفعول على فعله جوازاً أو وجوباً، وقد يحذف الرافع للفاعل جوازاً أو وجوباً.

(ما ينوب عن الفاعل)

فصل:

لا يجوز حذف فاعل الفعل إلا إن ناب عنه شيء، وهو المفعول به. فإن عدم فالقابل للنيابة عنه المصدر والظرف والجار والمجرور، ويعطى للنائب حكم الفاعل من وجوب التأخير والرفع لفظاً أو محلاً، وغير ذلك من أحكامه[2].

ويضم أول الفعل، ويكسر ما قبل آخر الماضي، ويفتح ما قبل آخر المضارع، نحو: «ضرب زيد»، فيقال في الفعل منه: فعل ماض مبني للمفعول، ويقال في المرفوع به: نائب الفاعل، أو مفعول ما لم يسم فاعله.

فصل: يسمى باب الاشتغال[3]

يجوز في نحو: «زيد ضربته»، و«زيد لا تهنه»، وجهان رفع زيد بالابتداء، فتكون الجملة بعده خبراً عنه، ونصبه بفعل واجب الحذف يفسره المذكور بعده، أي: «ضربت زيداً ضربته، ولا تهن زيداً لا تهنه» فيكون من باب الاشتغال.

---

(١) تعريف الفاعل: هو كل اسم كان المسند إليه من فعل أو شبهه خبراً عنه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل وهو مرفوع أبداً بما يسند إليه، وانظر: مفتاح الإعراب للأنصاري (ص٥٣).

(٢) انظر: التصريح (١/ ٢٨٩).

(٣) الاشتغال له ثلاثة أركان: مشغول عنه وهو الاسم المتقدم، ومشغول وهو الفعل المتأخر، ومشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة، ولكل واحدٍ من هذه الأركان شروط معينة، وانظر: التصريح (١/ ٢٩٧، ٣٠٢)، شرح الأشموني (٢/ ٧٣، ٧٩).

(المتعدي واللازم)

فصل:

الفعل ضربان: لازم، ومتعد.

فاللازم: ما لا يصاغ منه اسم مفعول تام.

والمتعدي: هو ثلاثة أضرب: متعد إلى مفعول واحد، ومتعد إلى مفعولين، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل.

فالمتعدي إلى واحد ثلاثة أضرب: لازم التعدي بنفسه كـ: ضرب. ولازم التعدي بحرف الجر كـ: مُر، وجائز فيه الأمران، كـ «نصح وشكر»، والمتعدي إلى [مفعولين](1) ثلاثة أضرب(2).

باب ظنّ

وهو كل متعد بنفسه إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر. وباب كسا، وهو: كل متعد بنفسه إلى مفعولين ليس المبتدأ والخبر أصلهما. وباب أختار، وهو: كل متعد إلى واحد بنفسه وإلى آخر بحرف الجر، وقد يسقط فينصبه الفعل بنفسه. والمتعدي إلى ثلاثة باب أعلم (وهو باب ظن)(3).

باب التنازع

فصل:

وإذا تنازع عاملان اسماً ظاهراً بعدهما مُقْتَضي لكل منهما فثانيها أولى بالأعمال فيه، فيعمل للأول في ضميره ثم ضمير النصب يحذف وجوباً إن كان فضلة، وإلا يؤخر ويعين إظهاره إن كان خبراً عن ما لا يطابق المخبر به المتنازع فيه(4).

باب المنصوبات

وهي اثنا عشر: المفاعيل الخمسة، وهي: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول معه، والحال، والتمييز، والمستثني، واسم إن وأخواتها، وما ألحق بها، وخبر كان وأخواتها، والفعل المضارع إذا دخل عليه ناصبه لفظاً أو تقديراً، أو التابع للمنصوب.

---

(١) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق.

(٢) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٦٢).

(٣) هذه العبارة سهو من الناسخ.

(٤) انظر: التصريح (١/ ٣٢٠)، شرح ابن عقيل (٢/ ١٦٧، ١٦٨).

(المنادى)

فصل:

ومن المفعول به المنادى[١]، وينقسم إلى: مفرد، ومضاف، وشبه مضاف.

والمفرد ضربان: معرفة حال النداء، ونكرة.

فالمعرفة: ما يبني على ما يرفع به، نحو: «يا زيد، ويا رجل» المعين، وحكم المضاف وشبهه. والمفرد النكرة النصب، نحو: «يا عبد الله، ويا طالعاً جبلاً، ويا رجلاً خذ بيدي» لغير معين.

وأحرف النداء خمسة: يا، وأيا، وهيا، والهمزة، وأي[٢].

ويجوز حذف حرف النداء في غير استغاثة وندبة ومضمر، ويجوز في المضاف إلى ياء المتكلم نحو: عبدي، يا عبدنا، عبداً، يا عبدَ.

(المستغاث)

فصل:

ويجوز جر المستغاث بلام محذوفة، وأن يجاء في آخره بألف معاقبة للام ويجر المستغاث له المظهر بلام مكسورة[٣].

(ترخيم المنادى)

فصل:

يجوز ترخيم[٤] المنادى بحذف آخره إن لم يكن مستغاثاً، ولا مندوباً، ولا مضافاً، ولا شبهة، ولا مركباً تركيب إسناد. ولا يشترط مع ذلك العلمية والزيادة على ثلاثة أحرف، ويحذف مع الآخر ما قبله إن كان حرف لين ساكناً زائداً مسبوقاً بأكثر من حرفين، نحو: «عمران، ومسكين، ومنصور» بخلاف عمار، وسعيد، وثمود.

وينوى ثبوت المحذوف في الأكثر فلا يغير ما بقي عما كان عليه.

---

(١) أدخل المصنف هنا المنادى في باب المفعول به على أساس أنه مفعول به في المعنى، وهو على خلاف ترتيب الأبواب النحوية، ولعله نهج خاص انفرد به.

(٢) الهمزة و«أي» مقصورتين نحو «أمحمد، وأي محمد» وانظر: شرح المفصل (٨/ ١١٨).

(٣) الأصل: أن يجر المستغاث بلام مفتوحة كقول سيدنا عمر: «يالله»، وانظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٨٠).

(٤) الترخيم: هو جمال الصوت ورقته.

(المنصوب على الإغراء أو التحذير)

فصل:

ومن المفعول به: المنصوب على الإغراء. وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليلتزمه نحو: «الصدق والعفاف».

والمنصوب على التحذير: وهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه، نحو: «إياك الشر والشيطان وكيده»[١].

(المفعول المطلق)

فصل:

ومن المفعول به المنصوب هو: المصدر[٢]، وينصبه الفعل أو الوصف، ويذكر الوصف مع عامله لتوكيده، أو لبيان نوعه، أو لعدد مراته.

وقد يحذف المصدر وينصب على المصدرية ما دل عليه، وقد يحذف عامله جوازاً أو وجوباً.

(المفعول فيه)

فصل:

المفعول فيه هو الظرف، وهو ما كان من أسماء الزمان أو المكان. والمبهم منصوباً مقدراً بـ: في، والمكان المختص لا ينصب على الظرفية، والناصب للفعل الظرف أو شبهه.

وقد يحذف ناصبه جوازاً لقرينة ووجوباً كأن يقع خبراً، أو صلة، أو صفة، أو حالاً. وما فارق من الظروف الظرفية أو شبهها فهو متصرف[٣]، وما لازمها أو شبهها فهو غير متصرف.

(المفعول لأجله)

فصل:

المفعول له: ما كان علة وإنما يجوز نصبه إذا كان مصدراً متحداً، فاعلاً، ووقتاً.

---

(١) يكون عامله فعلاً محذوفاً وجوباً في حالتي التكرار أو العطف، أو التحذير بلفظ «إيا»، وانظر: شرح المفصل (٢/ ٢٥)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٠٨، ٣١٠).

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿وكلم الله موسى تكليماً﴾ فهذا مثال الفعل، ومثال المصدر: ﴿فإن جهنم جزاؤكم جزاءً موفوراً﴾ ومثال الوصف: ﴿والصافات صفاً﴾.

(٣) وذلك نحو: قطُّ، ما فعلته قط، وانظر: أوضح المسالك (٢/ ١٦٢).

ولا يجر بالحرف، ويجوز [الجر][١] بالحرف مع الشروط، ويغلب ذلك في المصدر والمقرون بأل، ويقل في المجرد، ويستوي الأمران في المضاف[٢].

(المفعول معه)

فصل:

المفعول معه: اسم مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل أو شبهه أو تقديراً. وليس منصوباً بالواو. ويكون النصب واجباً حيث امتنع العطف، وراجحاً حيث ضعف، ومرجوحاً حيث قوي[٣].

(الحال)

فصل:

الحال: ما يبين هيئة الفاعل، أو المفعول، لفظاً أو معنى. والأصل أن يكون مفرداً، مشتقاً، منتقلة، بعد كلام تام لمعرفة. ثم قد تأتي جملة ومعرفة في حال النكرة، وجامدة في حكم المشتق[٤]، ولازمة، وبعد الكلام في حكم التام وإن لم يمكنه، ولنكرة حيث كان مسوغ.

والناصب للحال الفعل، أو شبهه، أو معناه. وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه جاز تقديمها عليه.

وجملة الحال لا بد لها من رابط يربطها بذي الحال، وهو إما الضمير أو الواو أو كلاهما.

(التمييز)

فصل:

التمييز ضربان: تمييز مفرد، وتمييز جملة.

فتمييز المفرد: ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة، وهو إما أعداد، أو مقدار، أو شبه مقدار. فتمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين مفرد منصوب. والمقدار:

---

(١) ما بين [] زيادة لتمام السياق.

(٢) انظر: أوضح المسالك (٢/١٤٨).

(٣) نحو: جاء زيد وعمرو، وانظر: شرح ابن عقيل (٢/٢٠٦).

(٤) الأصل في الحال أن تأتي مشتقة، ولكن أحياناً تأتي جامدة، فلا بد أن تأول بمشتق نحو: بعته يداً بيد، أي مناجزة، علمته النحو باباً باباً أي مرتباً فكلمة يداً بيد حال جامدة مؤولة بمشتق وهي كلمة مناجزة. انظر: شرح ابن عقيل (٢/٢٤٦).

إما مكيل، أو موزون، أو ممسوح. وشبه المقدور: ما أشبه مثلية، أو غيرية، أو تعجباً[١].

وتمييز الجملة: ما رفع إبهام نسبة في جملة أو شبهها.

والعامل في الأول: المميز. وفي الثاني: الفعل وما جرى مجراه[٢].

ويلزم التمييز التنكير والتقدير بـ: من، ولا يجوز إظهارها مع مميز العدد، ولا مع ما هو فاعل في المعنى[٣].

(المستثنى، أقسام أدوات الاستثناء)

فصل:

المستثنى ضربان: متصل ومنقطع.

وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف، واسم، وفعل، ومتردد بين الحرفية والفعلية.

فالحرف: «إلا» والاستثناء بها بعد كلام تام ينصب وجوباً إن كان منقطعاً أو متصلاً بعد موجب، ويجوز فيه إذا كان بعد غير موجب فوجهه النصب والاتباع وهو الأرجح، [وبعد][٤] غير التام تصير «إلا» كالعدم ويكون ما بعدها معرباً [بحسب][٤] العامل قبلها.

والاسم، هو: «غير، وسوى، وسوى، وسواء، وسواء». [والمستثنى][٤] بها مجرور أبداً، وإعرابها في نفسها إعراب الاسم الواقع بعد «إلا». والفعل هو: «ليس ولا يكون» بعد «إلا».

والمستثنى منصوب أبداً على الخبرية. والمتردد: عدا، وخلا، وحاشى، في المستثنى بهذا النصب والجر، وحيث جررن كن حروف جر وإذا كان عدا وخلا بعدما تعين النصب، وقيل: يجوز الجر أيضاً[٥].

باب المجرورات

وهو ثلاثة أقسام: مجرور بحرف جر، ومضاف إليه، وتابع.

---

(١) مثل: أكرم بمحمد أباً، ما أشجعه رجلاً ـ كفى به عالماً ـ لله دره فارساً.

(٢) انظر: أوضح المسالك (٢/ ٢٥٥).

(٣) انظر: شرح الأشموني (٢/ ١٩٨، ١٩٩).

(٤) ما بين [] طمس بالأصل، المثبت وهو الأنسب في موضعه.

(٥) انظر: التصريح (١/ ٣٦٥)، أوضح المسالك (٢/ ١٨٢).

وحروف الجر خمسة فرادى، وهي: الكاف، واللام، والواو، والتاء، والباء، يجمعها قولك: «بت وكل».

وخمسة ثنائية، وهي: من، ومذ، وفي، وكي، وعن.

وسبعة ثلاثية، وهي: إلى، وخلا، ومنذ، ومتى، وعلى، وعدا، ورب.

وثلاثة رباعية، وهي: حاشا، ولعل، وحتى.

وكل حرف منها سوى الزائد والجاري مجراه لا بد له من متعلق، وهو إما الفعل [أو شبه الفعل](١) جوازاً ووجوباً(٢).

ويجب حذف متعلقه إذا وقع صفة لموصوف، أو صلة لذي موصول، أو حالاً لذي حال، أو خبراً لذي خبر.

وتنفرد «رب» بالتصدر، وجر النكرة، ووصف مجرورها لزوماً، وبجواز حذفها وإبقاء عملها باطراد(٣).

(الإضافة)

فصل:

يحذف من آخر المضاف ما فيه من تنوين، أو نون تتلو الإعراب(٤).

ويعرب المضاف بحسب ما يقضيه العامل، والمضاف إليه مجرور أيضاً بالمضاف.

وللإضافة ضربان: معنوية ولفظية.

فالمعنوية: ما تفيد المضاف تعريفاً أو تخصيصاً، وتقدر «بمن» إن كان المضاف إليه جنساً للمضاف، «وبفي» إن كان ظرفاً له، وإلا «فاللام».

واللفظية لا تفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، وذلك إذا كان المضاف وصفاً عاملاً عمل الفعل.

والمضاف ضربان: لازم للإضافة، وغير لازمها.

واللازم للإضافة ينقسم إلى: ما يضاف إلى المفرد، وإلى ما يضاف إلى الجملة.

---

(١) ما بين [] بياض بالأصل، والمثبت هو الموافق للسياق.

(٢) انظر: مغني اللبيب (٢/ ٤٣٣).

(٣) انظر: رصف المباني (٢٣٢، ٢٣٣).

(٤) يعني بذلك: نون المثنى، وجمع المذكر السالم، وما ألحق بهما، وانظر: أوضح المسالك (٢/٣١٩، ٣٢٠).

واللازم الإضافة إلى المفرد ينقسم إلى: ما يضاف إلى الظاهر، وحروفها: ذي، وذوات، وأولي، وأولات. وإلى ما يضاف إلى المضمر وحده، نحو: «لبيك وسعديك»، وإلى ما يضاف إلى الظاهر والمضمر نحو: «كلا، وكلتا، وعند، ولدى، وقصارى، وحمادى».

واللازم للإضافة إلى الجملة ينقسم إلى: ما يضاف إلى الجملتين[١] كـ: حيث غالباً، ومذ، ومنذ. وإلى ما يختص بالفعلية كإذا الشرطية[٢].

(الأفعال الجامدة)

فصل:

من الأفعال التي لا تتصرف: ليس، وعسى، وقد تقدما. ونعم، وبئس، وفعلا التعجب.

أما نعم وبئس، فيحتاجان إلى فاعل ومخصوص بالمدح أو الذم، وفاعلهما إن كان ظاهراً: فشرط أن يكون مقروناً بأل، [أو] مضاف إلى المقرون بها، وإن كان مضمراً فشرطه: أن يفسر بنكرة منصوبة على التمييز والمخصوص فيهما مرفوع على أنه خبر مبتدأ واجب الحذف، أو مبتدأ خبره الجملة قبله.

ويجري مجراهما في المدح والذم «حبذا، وساء»، وما أشبهها مما كان على فعل أو حول إليه[٣].

(صيغتا التعجب)

فصل:

التعجب[٤] الذي يبوب له النحويون صيغتان، إحداهما: ما كان مشابهاً لقولك: ما «أحسن زيداً»، فما نكرة تامة مرفوعة المحل بالابتداء، وأحسن: فعل ماض غير متصرف وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ما، زيداً: مفعول به بالجملة الفعلية، أو في موقع رفع على أنها خبر المبتدأ، والثانية: و«أحسن» لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، والمعنى: أي صار ذا حسن، وهو مسند إلى المجرور بعده والباء زائدة في الفاعل.

---

(١) أي الفعلية والاسمية.

(٢) انظر: أوضح المسالك (٢/ ٣٤٨)، التصريح (٢/ ٤٢، ٤٣).

(٣) انظر: التصريح (٢/ ٩٧).

(٤) هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خُفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره. وانظر: الكتاب (١/ ٧٢)، شرح ابن يعيش (٧/ ١٤٩).

وإنما يصاغان من فعل ثلاثي، متصرف، تام، قابل للتفاوت، مثبت، مبني للفاعل، غير معبر عن فاعله بأفعل فعلاء[١].

ومتى فقد الفعل بعض الشروط وله مصدر جيء بمصدره منصوباً، أو مجروراً بالياء «بعد أشد وأشدد» أو شبههما[٢].

(إعمال المصدر)

فصل:

يجري مجرى فعله المصدر المحل إلى الفعل وحرف مصدري.

ويعمل مضافاً، أو منوناً، أو مقروناً بأل، نحو: «يعجبني ضرب زيد عمراً، أو ضرب عمراً»، والضرب[٣] عمراً.

وإذا أضيف إلى فاعله بقي المفعول على نصبه، أو إلى مفعوله بقي الفاعل على رفعه[٤].

(إعمال اسم الفاعل)

فصل:

اسم الفاعل المكبر إذا لم يوصف يعمل عمل فعله، فإن كان مقروناً بأل عمل مطلقاً، أو مجرداً منهما عمل بشرط أن يكون [للحال أو الاستقبال][٥]، وأن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو ذي حال، أو خبر، واسم في ذلك كاسم الفاعل[٦].

(إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل)

فصل:

الصفة المشبهة باسم الفاعل تفارق اسم الفاعل في استحسان جر الفاعل معنى بها، وفي وجوب صوغها من لازم، وللحاضر، وفي امتناع عملها في الأجنبي، وتقدم معمولها (ص٢١)، وفي جواز جريانها على المضارع وعدم جريانها عليه، كـ «طاهر، وجميل».

---

(١) يعني لا يكون اسم فاعله على (أفعل فعلاء).

(٢) مثل: «ما أحسن الاستماع للناصح، وأحسن بالاستماع له»، انظر: ثمار الصناعة (ص٣٠٧).

(٣) زيدَ في الأصل لفظ (زيد) وحذفناه لاستقامة السياق بدونه.

(٤) وهذا قليل في استعماله، انظر: التصريح (٢/ ٦٤).

(٥) ما بين [] مكان كشط في الأصل.

(٦) انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي (٢/ ٩٩٩).

وتعمل مقرونة بأل، ومجردة منه: الرفع، والنصب، والجر [في][(١)] المقرون بأل، والمضاف، والمجرد.

وإذا كانت مقرونة بأل امتنع أن تجر الخالي منها ومن الإضافة إلى المقرون بها[(٢)].

(أفعل التفضيل)

فصل:

أفعل التفضيل كفعل التعجب في صوغه مما يصاغان منه، وفي امتناع الصوغ «مما» يصاغان منه، وفيما يوصل به عند امتناع الصوغ.

ويستعمل إما مقروناً بأل، أو مضافاً، أو مجرد منها.

والمجرد يلزمه «من» لفظاً أو تقديراً.

والتوحيد، والتذكير، والمقرون بأل، يجب مطابقته إلى معموله فيهما.

والمضاف إن أضيف إلى النكرة [به مبهم][(٣)] إلى معرفة ولم ينو معنى من فكالمقروه بأل وإلا جاز إلحاقه بكل منهما.

باب ما لا ينصرف

وهو الاسم الذي فيه علتان فرعيتان من تسع، أو واحدة تقوم مقام اثنتين.
ويجمع التسع قول ابن الوردي[(٤)]:

فاعدل أضف أنث عرف أعجم اجمع ركب وزد والفعل وزنه يمتنع

وهو أربعة أنواع، **أحدها**: ما فيه ألف التأنيث مطلقاً[(٥)] كـ: سعدى.

الثاني: ما كان على صيغة منتهى الجموع، كـ: دراهم ودنانير.

---

(١) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق.

(٢) الصفة المشبهة إذا اقترنت بأل امتنع أن تجر المعمول المضاف إلى الضمير الموصوف بها نحو: الحسن وجهه، أو جر المعمول إلى ما أضيف إلى ضمير الموصوف نحو «الحسن وجه غلامه» أو جر المعمول المضاف إلى المجرد من أل دون الإضافة نحو: الحسن وجهِ أبٍ، أو جر المعمول المجرد من أل والإضافة نحو: الحسن وجه، وانظر: أوضح المسالك (٣/٦٨، ٦٩).

(٣) هكذا في الأصل وهو غير صحيح. فالمعروف أن المضاف لنكرة يلتزم الإفراد والتذكير.

(٤) انظر: شرح التحفة الوردية لابن الوردي (ص٣٣١).

(٥) أي مقصورة كانت أو ممدودة، وانظر: شرح المفصل (١/٥٩).

الثالث: ما كان وصفاً على وزن أفعل، أو وصفاً على وزن فعلان غير قابل للتاء أو معدولاً، نحو: أحمد، وسكران، ومثنى، وثلاث، وآخر المقابل لآخرين.

الرابع: ما كان علماً أعجمي الوضع والتعريف، زائداً على ثلاثة، كـ: إبراهيم، أو معدولاً كـ: عمر، أو كان علماً وذا زيادة ألف ونون كـ: عثمان، أو وزن يختص بالفعل كـ: أحمد، تركيب مزجي كـ: بعلبك، أو تأنيث كـ: فاطمة وزينب.

وقد يصرف الممنوع لتناسب[1] أو لضرورة كما يقصر بها الممدود.

واختلف في منع المصروف ومد المقصور.

الأسماء المبنية

باب الأسماء المبنية

وهي ضربان:

ضرب بناؤه لازم، وهو ما أشبه الحرف شبهاً مؤثراً وضعاً[2]، أو معنى، أو استعمالاً افتقاراً، أو إهمالاً.

وضرب بناؤه عارض نحو: «يا زيد، ولا رجل وخمسة عشر، ومن قبل ومن حين قدم زيد»[3].

باب إعراب الفعل

ومعربه إن تجرد عن الناصب والجازم رفع، وإن دخل عليه ناصبه نصب، أو جازمه جزم[4].

وحرف المضارعة يضم إن كان الماضي أربعة أحرف، وإلا يُفتح.

نواصب المضارع

فصل:

والناصب له أربعة أحرف: «أن» المصدرية غير المخففة، و«لن» ويقال فيها حرف نصب ونفي واستقبال، و«كي» المصدرية، و«إذن» ويقال فيها حرف جواب وجزاء.

---

(١) مثاله: قراءة نافع والكسائي (سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً)، وانظر: التصريح (٢/ ٢٢٧).

(٢) في الأصل (وضعاً) والمثبت هو الصواب.

(٣) انظر: التصريح (١/ ٤٢، ٤٨)، قطر الندى (ص١٤).

(٤) مثل: هو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب.

وشرط [النصب][١] بها تصديرها واستقبال الفعل، ووصله [أو فصله بها بالقسم][٢].

وانفردت [أن][٢] بأن تعمل ظاهرة مضمرة. إضمارها بعد ثلاثة [من][٢] أحرف الجر، وهي: كي، وحتى، إذا كان الفعل مستقبلاً، واللام إذا كانت للجحود. وثلاثة من أحرف العطف، وهي: الفاء في الأجوبة التسعة أجوبة النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والدعاء، والتمني، والترجي [والواو][٣] بمعنى [المعية][٣] وأو بمعنى «حتى» أو «إلى». فإن عطف على المصدر، أو قرن بلام «كي» دون «لا» جاز [إظهارها][٣].

(جوازم المضارع)

فصل:

والجازم ضربان: جازم لفعل واحد، وجازم لفعلين. والأول أربعة أحرف: لم، ولما النافيتان، ولا [واللام الطلبيتان][٤].

والجازم لفعلين: إن الشرطية، وما تضمن معناها وهو: من، وما، ومهما، ومتى، وأيان، وإذاما، وإذما، وأين، وأي، وكيف، وحيثما، وأي[٥].

وكل واحد من أدوات الشرط يقتضي جملتين: الأولى شرطية ولا تكون إلا فعلية. والثانية تسمى جواباً وجزاء وتكون فعلية، واسمية.

وتقترن جملة الجواب بالفاء وجوباً إذا لم يصلح أن تكون شرطاً، وقد تخلفها إذا الفجائية[٦].

نحو: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦].

باب التوابع

[التابع][٧] هو: المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمحدد، وهو خمسة

---

(١) في الأصل (النعت) وهو خطأ، والمثبت هو الصواب.

(٢) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق.

(٣) ما بين [] مكان طمس في الأصل، وأثبت لتمام المعنى.

(٤) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق.

(٥) انظر أمثلة على ذلك: شرح الكافية لابن جماعة (٣٧٨، ٣٨٥)، شرح المفصل لابن يعيش (٧/ ٤٢، ٤٥)، التصريح (٢/ ٢٤٨).

(٦) شرط ذلك أن تكون الأداة «إن» والجواب جملة اسمية غير طلبية، وغير مسبوقة بنفي ولا بناسخ، وانظر: شرح ابن يعيش (٩/ ٢)، والتصريح (٢/ ٢٥١).

(٧) في الأصل (التوابع) والمثبت أصح.

أنواع: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

(النعت)

فصل:

والنعت يتبع منعوته في اثنين من خمسة أبداً، وهي: الرفع، والنصب، والجر، والتنكير، والتعريف.

وهو في التوحيد وفروعها والتذكير كالفعل، فإن رفع ضمير المنعوت طابقه فيها سواء كان سبباً [أم][1] غيره. وإن رفع سببه مطلقاً وافق في التذكير والتأنيث مرفوعه لا منعوته.

والذي ينعت به إما مفرداً، أو جملة. والمفرد إما مشتق أو شبهة.

والمراد بالمشتق هنا: ما دل على فاعل، أو مفعول به متضمناً معنى الفعل وحروفه.

وشبه المشتق كاسم الإشارة، والمنسوب.

وشرط النعت بالجملة أن يكون موصوفها نكرة وهي خبرية فيها ضميره.

(التوكيد)

فصل:

التوكيد ضربان: معنوي، ولفظي.

والمعنوي تابع له ألفاظ [محددة][2] ويختص بالاسم، وهو ضربان:

أحدها: يرفع توهم الإضافة إلى متبوع، وهي: النفس والعين للواحد والواحدة، والأنفس [والأعين][3] لغيرهما [مضافين إلى ضمير المثنى أو الجمع][4].

والثاني: يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، وهو كل وجميع مضافاً إلى ضمير مطابق، وكلا وكلتا للمثنى مضافين إلى ضميره، وأجمع، وجمعاء، وأجمعون، وجمع، وجمع للواحد، والجمع مذكراً أو مؤنثاً.

وضمير الرفع المتصل لا يؤكد بالنفس والعين إلا بعد المنفصل، ولا يشترط ذلك

(١) وقع في الأصل (أو) والمثبت هو الموافق للسياق.

(٢) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق.

(٣) في الأصل (العين).

في غيرهما[١].

واللفظي مماثل لمتبوعه لفظاً أو معنى تقوية له، ويكون في الاسم، والفعل، والحرف، والجملة. ومنه ضمير الرفع المنفصل الذي يؤكد به كل ضمير متصل[٢].

(عطف البيان)

فصل:

عطف البيان اسم يبين متبوعه لا بمعنى فيه ولا فيما هو من سببه.

ويوافقه في إعرابه، وتنكيره، وتعريفه، وتذكيره، وتأنيثه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه. وكلما أعرب عطف بيان جاز أن يعرب بدلاً، إلا في صور: كأن يكون مفرداً، معرفة، معرباً، ومتبوعه منادى نحو: يا أخانا زيداً، وكان تابعاً لمجرور بإضافة مقرونة بأل وهو غير صالح لإضافتها إليه، نحو:

أنا ابنُ التَّارك البَكْري بِشْرٍ عليه الطيرُ ترقُبُهُ وقُوعا[٣]

(عطف النسق)

فصل:

عطف النسق: تابع بأحد حروف العشرة المشتركة في الإعراب، وهي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وأما، وأم، وبل، ولا، ولكن[٤].

والأربعة الأول تشترك في الحكم أيضاً بخلاف البواقي.

ويعطف على ضمير الرفع المتصل بعد التوكيد المنفصل، أو فاصل ما. وعلى الضمير المجرور بإعادة الجار، ويعطف الفعل على الفعل إن اتحدا زماناً، وعلى الاسم الشبيه بالفعل نحو: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ [الملك:١٩]، ﴿وَيَقْبِضْنَ﴾، و ﴿وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام:٩٥].

---

(١) نحو: «قوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم»، ولا يقال: قوموا أنفسكم. وانظر: شرح ابن يعيش (٣/ ٤٢).

(٢) انظر: شرح ابن عقيل (٣/ ٢١٧).

(٣) البيت قائله المرار بن سعيد الأسدي وهو من الوافر، وانظر: أوضح المسالك (٣/ ١٧٦)، التصريح (٢/ ١٣٣)، شرح ابن يعيش (٣/ ٧٣).

(٤) انظر في معاني هذه الحروف وأحكامها: شرح المفصل (٨/ ٩٠، ١٠٦)، رصف المباني (ص١٨٣)، التصريح (٢/ ١٣٥، ١٤٩).

(البدل)

فصل:

البدل تابع مقصود بالحكم بلا واسطة. وهو أربعة أقسام: بدل كل من كل، وبدل اشتمال، وبدل البعض، نحو: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]. وأما بدل المباين فإن ذكر متبوعه بقصد فبدل البداء، وإلا فبدل الغلط، ولا يقع في كلام فصيح.

وقد يتفق البدل والمبدل منه تنكيراً أو تعريفاً، إظهاراً أو إضماراً، أو يختلفان في ذلك إلا أنه لا يكون من ضمير الحاضر إلا ما أفاد إحاطة[1]، أو كان بدل اشتمال، أو بعض، ويبدل الفعل من الفعل[2].

باب العدد

ومدار أسمائه على اثني عشر، وهي: واحد إلى عشرة، ومائة إلى ألف.

فإن أريد في العدد واحد من جنس اكتفى بذكر الموضوع للواحد من ذلك الجنس، وإن أريد اثنان منه ثنى ذلك الفرد، وإن أريد ما زاد ولفظ بالمعدود فواحد غالباً إما مذكر أو مؤنث.

فمن الثالث إلى العاشر تثبت التاء في عدد المذكر ويسقط في عدد المؤنث، ويضاف العدد في حالين إلى المعدود بلفظ الجمع، فيقال: «ثلاثة أعبد وثلاث إماء» وهكذا إلى العشرة وعشر. ثم يركب العشرة مع ما دونها في ما زاد مزجاً فيقال في المذكر: «أحد عشر، واثنا عشر»، وفي المؤنث: «إحدى عشرة، واثنتا عشرة»، ويستمر الحال هكذا في العجز. وأما الصدر فحاله في ثبوت التاء وحذفها كحاله قبل التركيب، فيقال: «ثلاث عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة» وهكذا إلى «تسعة عشر وتسع عشرة»[3]. ويستوي المذكر والمؤنث في عشر كلمات وهن: العشرون، والتسعون، وما بينهما في العقود، والمائة والألف[4].

ويعطف ما دون العشرة بالواو على العشرين وما بعدها إلى التسعين، والمعطوف

---

(١) نحو قوله عز وجل: ﴿تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا﴾.

(٢) نحو قوله تعالى: ﴿ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب﴾، وانظر: التصريح (٢/ ١٦١)، وشرح ابن عقيل (٣/ ٢٥٣).

(٣) في الأصل: عشر، وهو خطأ ظاهر.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل (٤/ ٧٣).

في التذكير والتأنيث كما سبق.

وتمييز ما بين العشرة والمائة قد ذكرناه في فصل التمييز. وتضاف المائة والألف ومثناهما إلى مفرد[١].

(كم الاستفهامية والخبرية)

فصل:

كم: تكون استفهامية بمعنى أي عدد، وخبرية بمعنى كثير، ويشتركان في الاسمية، والبناء، ولزوم التصدر، والإبهام، والافتقار إلى مميز، وهو منصوب مفرد مع الاستفهامية، ومجرور مع الخبرية مفرداً [أو جمعاً][٢].

باب الجمع

وهو ضربان: جمع تكسير، وهو: ما تغير فيه نظم الواحد وبناؤه، وجمع تصحيح، وهو: ما سلم فيه نظم الواحد[٣].

وينقسم أيضاً إلى جمع قلة، وجمع كثرة.

وجمع القلة أقله ثلاثة وأكثره عشرة، وجمع الكثرة أقله ثلاثة عشر ولا حد لأكثره.

وله صيغ جامعة منحصرة في [أوزان][٤] يضمها قول بعضهم: بأفعل وبأفعال وأفعلة.

وفعله يعرف الأدنى من العدد.

وسالم الجمع أيضاً داخل معها ... في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد[٥]

وما عدا ذلك من أبنية الجموع فهو للكثرة.

باب التصغير

ومحله: الاسم القابل له إذا لم يتوغل في شبه [الحرف][٦]، ويلحق بعد [ثانيه

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ١٩، ٢٠).

(٢) وقع في الأصل (وجمع) والمثبت هو الصواب.

(٣) يقصد به جمع المذكر السالم، والمؤنث السالم.

(٤) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق.

(٥) انظر: شرح المفصل (٤/ ٩، ١٠)، أوضح المسالك (٤/ ١٨٢، ٢١٧).

(٦) ما بين [] زيادة لازمة لتمام السياق.

ياء ساكنة][1] ويكسر ما بعدها في الأربعة إلا في تاء التأنيث [والألف][2] والنون المنتهيتين فيهما، وألف أفعال، وأمثلة التصغير [الحرف ولم يكن كلفظ المصغر][3] فيضم أوله ويفتح ثانيه: فعيل، وفعيعل، وفعيعيل، كفليس، ودريهم، ودنينير. ومتى زادت أحرف المكبر على خمسة فلا بد من الحذف منه، وكذا إن كانت خمسة إلا إن كان رابعة مد فتنقلب الواو والألف ياء. ويجوز أن يعوض عن المحذوف بياء قبل الطرف فيقال في سفرجل: سفيريج أو سفيرج والزائد بالحذف أولى من الأصلي. والحروف التي تزاد عشرة يجمعها قولهم: أمان وتسهيل[4].

وإن كان الثاني قبل ياء التصغير ألف منقلبه ترد إلى أصلها، مثل: بويب ونييب، بخلاف مقيعد.

فإن كان الثاني ألفاً مجهولة الأصل كـ: «عاج» أو زائداً كـ: «ضارب»، أو مبدلاً من همزة كـ: «آدم» قلب واواً.

والمؤنث علامة تلحق تاء التأنيث مصغرة إذا كان ثلاثياً في الأصل كـ«يد»، أو حالاً كـ«نار»، أو بالأسماء ما لم يوقع لحاقها في لبس كـ«سبع»[5].

باب النسب[6]

إذا نسب إلى اسم لحق آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وينقل إعرابه إليها فيصير اسماً لما لم يكن له. ويجري مجرى الصفة في رفعه الظاهر والمضمر ويحذف لها مثلها، وتاء التأنيث، وأما ألف المقصور فيحذف المجاوزة الرابعة، وتقلب الثالثة واواً، ويجوز في الرابعة الحذف، والقلب ما لم يكن التأنيث، وثاني ما هي فيه محرك كجمزى، فالحذف فقط. وياء المنقوص ثالثة كألف «عصى» ورابعة كألف «مُرْضَى».

[وألف التأنيث الممدودة تقلب واواً كحمراوي][7].

وتقول في عطى: عطوي كالتأنيث في سماوي وتسلم إن كانت أصلية كقرائي، ويجوز الوجهان في المبدلة من أصل أو من ياء الإلحاق، فيقال: كسائي وغلبائي، وكساوي وعلباوي، ويستغنى عن ياء النسب غالباً بالصوغ على «فعال» إن قصد

---

(١) اضطراب في الأصل، والمثبت هو الموافق للصواب.

(٢) زيادة لازمة للسياق.

(٣) اضطراب في الأصل، وأثبت الموافق للسياق.

(٤) هذا جزء من بيت لابن مالك، وانظر: شرح الكافية الشافية للرضي (٤/ ٢٠٣٢، ٢٠٣٣).

(٥) تصغيرها: سُبَيع، بدون إلحاق التاء، ولا يقال: سُبيعة، انظر: أوضح المسالك (٤/ ٢٤٠).

(٦) سمّاه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٣٣٥) بالإضافة.

(٧) وقع اضطراب في الأصل، وما أثبت هو المناسب للسياق.

صاحب الاحتراف كـ«عطار» أو على فاعل إن قصد صاحب الشيء كـ«لابن وتامر».
وقد يقوم أحدهما مقام الآخر أو على «فعل» إن قصد صاحب كذا، كقولهم: رجل طعم ولبن أي: «ذو طعام، وذو لبن»[1].

تمّ والله أعلم بالصواب، والحمد لله وحده،

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ورضي الله عن أصحابه أجمعين.

غفر الله لكاتبه، ولوالديه، ولجميع المسلمين.

وكان الفراغ منه في رابع ربيع الأول سنة ثلاث وعشرون وثمانمائة.

---

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش (٦/ ١٣، ١٤)، شذا العرف (ص١٢٨).

ألفاظ الشمول والعموم
والفصل بينهما

للعلامة أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي

المتوفى سنة ٤٢١ هـ

تحقيق وتعليق

الشيخ أحمد فريد المزيدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد بن عبد الله النبي العربي الأمين، خير من نطق بالضاد حيث قال: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش».

فقد فتح الله به قلوباً غلفاً، وآذاناً صُمّاً، وأعيناً عمياً، وقد أنزل ربنا تبارك وتعالى عليه القرآن عربياً، ولم ينزله أعجمياً، وذلك لمن أراد أن يذكر أو أراد شُكوراً.

وبعد... فإن هذا الكتاب النافع يشتمل على فوائد جمّة فيما يتعلق بألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما، ليفيد بذلك إفادات لغوية، ونحوية، وأصولية.

فحقاً قد أجاد وأحسن في مصنفه هذا.

وقد قمت بتحقيقه معتمداً على الأصول الخطية وهي نسخة دار صدام، وهي ضمن مجموع، وكذلك نسخة دار الزيتونة في تونس تحت رقم (١٦١٩٩)، ونسخة دار الكتب المصرية المأخوذة عن نسخة برمنغهام، وهي تحت رقم (٣٣٠٠ لغة) بدار الكتب، وكذلك المطبوع لما فيها من جهدٍ طيب لضبط النص.

وقد قمت بالعزو والتخريج، والتوثيق، والتعليق، سائلاً الله القبول والتوفيق لما فيه الخير للعباد. وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه وسلم.

كتبه

أحمد فريد المزيدي

جامعة الأزهر ـ القاهرة

ترجمة موجزة للمصنف

هو العلامة اللغوي الأديب النحوي: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني. المتوفى سنة ٤٢١هـ.

■ **من مصنفاته**

١ - الأمالي - مخطوط ببرمنغهام - بريطانيا.

٢ - الأزمنة والأمكنة.

٣ - الانتصار من ظَلَمة أبي تمام.

٤ - شرح ديوان أبي دلف القاسم العجلي.

٥ - شرح ديوان الحماسة، حققه الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله تعالى.

٦ - شرح فصيح ثعلب، مخطوط في كوبرلي - تركيا.

٧ - شرح أشعار هذيل.

٨ - ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينها.

٩ - شرح مشكل أبيات أبي تمام المفردة - طبع بيروت ١٩٨٧م.

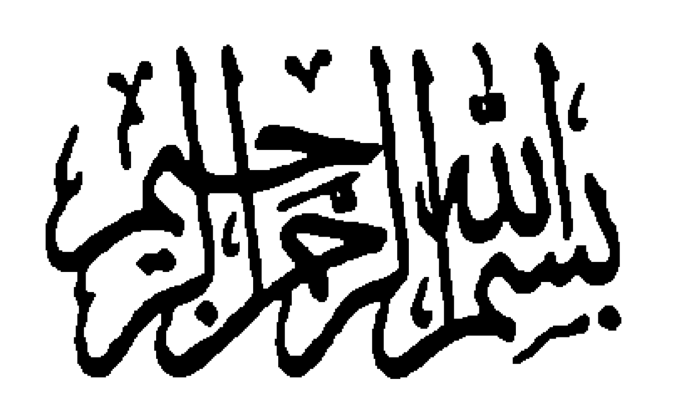
١٠ - شرح المفضليات.

١١ - شرح النحو.

١٢ - شرح كلا.

وانظر في ترجمته: معجم الأدباء (٥/ ٣٤)، تاريخ بغداد (٧/ ٢٧٥)، إنباه الرواة (١/ ١٠٦)، بغية الوعاة (٢/ ٣٦٥)، الوافي (٦/ ٨/ ٥).

صورة الصفحة الأولى من نسخة العراق



عصمة من كلِّ همّ

الحمد لله الواحد العَدْل، والصلاة على محمد وخيرة الأهل.

قال أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي أدام الله نعمته:

اعلم: أن الأسماء التي تفيد الشمول والعموم لها أحكام، ومواضع، وشروط:

فمنها ما يفيد ذلك البتة في موضع بعينه، ثم إذا فارق ذلك الموضع ـ إن كان يُفارق ـ جاز أن يُفيده وصلح له، وجاز أن يُفيد غيره.

ومنها: ما الأولى به أن يفيد الوحدة والانفراد، ثم إذا اقترن به لفظ أو حالٌ أفاد الشمول والعموم.

ومنها: ما يُفيد بلفظه الجنس الذي وُضع له، ثم ينصرف إلى الوحدة والانفراد بعلامة تلحقه وتغيير.

ومنها: ما يفيد الشمول في التنكير على وجه، ويفيده في التعريف على وجه، ثم لا يقع أحدهما موقع الآخر.

ومنها: ما يفيد الكثرة ولفظه لفظ الواحد، وقد صيغ اسماً للجمع.

ومنها: ما يفيد الكثرة، ولفظه لفظ الجمع.

ومنها: ما يفيد الشمول في باب النفي، ولا يقع في الإثبات البتة.

ما أفاد الشمول في موضع بعينه

فالأول: وهو ما يُفيد الشمول في موضع بعينه قسمين، منه: ما يلزم ذلك الموضع، ولا يُفارقه، وذلك كـ: كم[1]، وكيف، وأين، ومتى، لأنها تلزم موضع الإبهام، والاستفهام، والجزاء.

(١) انظر: الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (٢/١٤٨، ١٤٩).

ولا يدخل على هذا الذي ذكرناه وقوع (كم) في الخبر، لأنه بالاستفهام أولى حتى يقع في الخبر بغير صلة، فبقي على حدّه في الاستفهام من الإبهام.

وسنبيّن من حاله في البابين ما يُحتاج إليه في هذا الموضع.

ومنه: ما يُفارق ذلك الموضع وينتقل إلى غيره، ويقترن به فيه ما يخصصه، ويُزيل الإبهام عنه، ولا يفيد الشمول والعموم، وقد يقع مع اقتران المخصص مفيداً الكثرة والشمول، وذلك كـ: مَن، وما، وأيّ.

ألا ترى أنّ هذه الأسماء تقع في موضع الإبهام من بابي: الجزاء، والاستفهام على حذ وقوع الأسماء التي تقدمت فيه، نحو قولك: مَن عندك؟ وما تفعل؟ ومَنْ تضرب اضرب. وما تُعطه يأخذ. وأيهم في الدار قائم؟ وأيهم تكرمْ أكرمْ، فيكون حكمها من الشمول حكم تلك، وتقع أيضاً في باب الخبر موصولة مُوضحة، أو موصوفة محددة، فيكون الأولى بها الدلالة على المفرد المخصص في التعريف، وهي إذا كانت موصوفة، أو دلت على المفرد غير المخصَص في التنكير، إذا كانت موصوفة.

القرينة وإفادة الشمول

وقد يقترن أيضاً ما يستدل منه على إفادة الكثرة والشمول:

فالأول: وإن كان لا يحتاج إلى مثال لظهوره نحو: رأيت مَن أبوه مُنطلق، وما سلّمته إلى زيد، وأيهم في الدار؟ وهذه مختصة بصلاتها، معارف بمعنى (الذي).

والموصوف المنكور نحو: «رُبّ مَن أحسنت إليه أساء إليّ» لأنه بمعنى: رُبّ إنسان، ومررتُ بمن ظريف أي: بإنسان، وكذلك ما تقول: مررتُ بما صالح، أي: شيء صالح.

وحُمل قوله عزّ وجل: ﴿هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ [ق:٢٣] على أنّ (ما) فيه نكرة، ولدي: صفة[١].

وقال سيبويه: يلزم (ما) هذا الوصف. ثم حكاه غير موصوف في التعجب وغيره، وكأنه يريد أن ذاك أكثر أحواله[٢].

والثاني: كقول الله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان:٥٥]، ثم قال: ﴿وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس:١٨]، وكقوله:

---

(١) انظر: شرح المفصل (٤/٣، ١٠).

(٢) انظر: الكتاب (٢/٧٢، ١٠٥).

﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا﴾، ثم قال: ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣]. ألا ترى أن القرينة أبانت إفادتها الكثرة.

الإخبار بالذي

وقد جاء من الأسماء المبهمة مجيء هذه الأسماء (الذي) وبابه الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾ [الزمر: ٣٣]، ثم قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ﴾، وفي قوله عز وجل: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢]، وهذا كثير جداً[١].

ما أفاد الوحدة والانفراد ثم أفاد الشمول

وأما الثاني من القسمة الأولى، وهو: ما الأولى به أن يُفيد الوحدة والانفراد، ثم إذا اقترن به لفظ، أو حالٌ، أفادَ الشمول والعموم، فذلك نحو: عشرون درهماً، وما جاءني من رجل، وهل جاءك من خبر.

وكقولك: كل إنسان، وأول فارس، وقلّ رجلٌ يقول كذا.

فكلُّ هذا حكمه في أصل بنيته ووضعه أن يكون للجنس، فصار بالعُرف الأولى به أن يكون للواحد، ثم قد اقترن به ما يُستدل به على تناوله الكثرة.

ما أفاد الجنس ثم انصرف إلى الوحدة والانفراد

وأما الثالث: وهو ما يُفيد الجنس الذي وضع له، ثم ينصرف إلى الوحدة والانفراد بعلامة تلحقه وتغيير فأسماء الأحداث نحو: الضرب والضَّربة، والانصراف والانصرافة.

ومن شرطها وشرط سائر أسماء الأجناس أن لا تقف على قليل دون كثير، ولا كثير دون قليل إلا بدلالة[٢].

ما أفاد الشمول في التنكير على وجه وأفاد التعريف على وجه

وأما الرابع: وهو ما يفيد الشمول في التنكير على وجه، ويُفيده في التعريف على وجه، ثم لا يقع أحدهما موقع الآخر، فنحو قولك: كل إنسان يقول ذاك، وكقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ٢]، وكقوله عز وعلا: ﴿۞ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ۝١٩﴾ [المعارج: ١٩] وكقولك: عشرون درهماً، وعشرون شاة، وعشرون بعيراً.

وكقولك: أهلك الناسَ الدينارُ والدرهم، وكثرة الشاة والبعير.

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ١٣٨).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ١٢٢).

وكذلك: رُبَّ سارق سَلِمَ وكلّ مذنب وفاسق فله وِزْره.

وكقول الله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة:٣٨]، وكقوله: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور:٢].

ألا ترى أن مُعرّف هذا الفصل لا يقع موقع مُنكّره، وكذلك مُنكّره لا يقع موقع مُعرّفه، وأنه ليس كقولك: مائة درهم، ومائة الدرهم.

وكقولك: نُعطي خَزّاً وقَزّاً ودرهماً وديناراً، والخزّ والقزّ والدرهم والدينار، وقد كان منه ضربٌ وشَتْمٌ، والضّرْب والشّتْم.

ما أفاد الكثرة ولفظه لفظ الواحد

وأما الخامس: وهو ما يُفيد الكثرة، ولفظه لفظ الواحد فهي: الأسماء المصوغة للجمع، نحو: كل من جزء وبعض، نحو: قومٌ من رجل، ونساء من امرأة، وإبلٌ من ناقة وجمل، وأولاء من ذا.

والثاني: أن يكون لفظ الواحد المجموع بالاسم المفرد المصوغ للكثرة، وذلك نحو: الجامل[(١)] والباقر[(٢)] من بَقَر، ونحو: الضئين والكليب من ضين وكَلْب.

ما أفاد الكثرة ولفظه لفظ الجمع

وأما السادس: وهو ما يُفيد الكثرة، ولفظه لفظ الجمع، فذلك كجموع السَّلامة نحو: المسلمين والمسلمات، وكجمع التكسير، نحو: الفُجّار والفُسّاق.

ولأبنية هذه الجموع تفاصيل، وأحكام سننتهي إليها ونُفصّلها، وهي على الجملة لا تُفيد الشمول والكثرة إلا بعد تجرّدها مما يقصرها على الأعداد ويُخصّصها.

ما أفاد الشمول في باب النّفي

وأما السابع: وهو ما يُفيد الشمول في باب النّفي، ولا يقع في الإثبات البتّة فذلك نحو قولهم: ما في الدار ديّار، ولا بها طُوريّ وما بها صافرٌ.

ألا ترى أنك لا تقول: بها صافرٌ، وبها طوريّ، وبها ديّارٌ؟

فهذا بعض تفصيل ذلك الإجمال، ونحن نشتغل الآن بتبيُّنه، وذكر الأدلة فيه إن شاء الله تعالى[(٣)].

---

(١) هو القطيع من الإبل مع رعاتها.

(٢) أي جماعة البقر مع رعاتها.

(٣) انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي (٤/ ١٩٨٩).

دلالة «كم» على الشمول

اعلم أن الذي يدل على أنّ «كم»[1] صيغ للعموم والشمول، أنه يُسأل به عن الأعداد، والمخاطب مُلجأ إذا سئل به عن معدود إلى أن يُجيب عن قليل ذلك المسؤول عنه وكثيره، حتى إذا قصّر لم يكن له عذرٌ، فيقول: إنّ عدد ما سألت عنه كذا وكذا، ولم يتناوله سؤالك، فلولا أن «كم» مُنتظمٌ لكل عدد لما كان المخاطب حاله ـ إذا أراد الجواب ـ أن يكون مُلجأ إلى ذكر عدد المسؤول البتّة.

حال «كيف»

وكذلك حال (كيف)[2] في الأحوال، لأنه يُسأل به عنها، فلا حالَ للمسؤول عنه إلا وينتظمه (كيف) حتى ليس للمخاطب مُتَعَلق بشيء إذا ترك الجواب.

فإن قيل: كيف تدّعي ذلك في (كيف)، وقد علمنا أن قائلاً لو قال لغيره: كيف زيدٌ؟ فأخذ يقول: مغسول الثياب نقيّ البَدَن، وما يجري مجراه من أحواله، لكان له أن يقول: ما سألتك عن شيء من هذا.

وإذا كان الأمر على هذا فكيف يكون لفظ (كيف) مُنتظماً للسؤال عن الأحوال كلها؟.

وإن كان منتظماً فكيف له أن يقول: ما سألتك عن شيء مما ذكرته، قيل له: إنّ الذي ذكرته لا يدل على أن (كيف) ليس بمنتظم للأحوال كلها، وذاك أن معهود المتخاطبين، إذا سأل أحدهما الآخر عنه بلفظة (كيف) فهو يحتاج أن ينظر إلى ماذا من أحواله قَصَد السائل، فيخبره عن كيفيّة ذلك المسؤول عنه دون غيره، لأنه مضطر إلى أنه لم يسأله عن أحواله كلها، فإن كان لفظة (كيف) يستغرقها بالوضع، فصار ما لم يُسأل عنه كالمستثنى من جملتها، والشيء يصير مستثنى باللفظ، يصير مستثنى بالعُرف، والعَقْل، والشّرع.

وإذا كان الأمر على هذا، وكان لا حال من أحوال ذلك المعهود بينهما إلا ويصح أن يكون مسؤولاً بلفظة (كيف)، ويجوز أن يُريده، ولا يكون مستثنى بالعُرف أو العَقْل، فقد ثبت انتظامه لها كلها بهذه الدلالة، وسقط ما سأل عنه السائل بما ذكرناه وبيّناه من أنه كالمستثنى فاعلمه.

فإن قيل: ما تُنكر من أن يكون (كيف) متناولاً للذي زعمته أنه مراد السائل،

---

(١) انظر: المخصص لابن سيده (٣/ ٢٦٢)، إصلاح المنطق لابن السكيت (٣٩١)، وحروف المعاني للزجاجي (ص٦٠)، المقتضب للمبرد (٣/ ٥٥)، ومغني اللبيب (١/ ٢٠٠).

(٢) انظر: المقتضب للمبرد (٣/ ٦٣)، والكتاب لسيبويه (٤/ ٢٣٣).

والمسؤول يحتاج أن يقصد إلى الجواب عنه، بعد أن يتأمل ويقف عليه لا غير؟

وإن قولك: إنه مُتناول للكل بالوضع في الأصل، والمتروك كالمستثنى فاسد، قيل له: إن الذي ذكرته ليس يقدح في الدلالة، ونحن نكشف ما ذكرناه بما يُؤيد الدلالة، ونسقط السؤال وهو أنّا وجدنا: لا يُجاب إلا بما هو نكرة: كصالح، وكمعافى، وما يجري هذا المجرى.

ولو كان السؤال عن شيء بعينه لكان جوابه يخرج على طريقة المعارف، وفي أن لا يجيء جوابه إلا نكرة، دلالة على أنه لم يقصد به عند الوضع ما ذكرته.

والذي يكشف ما ذكرناه هو أنه إنما امتنع المعرفة من أن يكون في جواب (كيف) فيقال: الصالح والمعافى لأنه يخرج الكلام إلى أن يكون جواباً عن الأحوال بـ(كيف)، قاصداً إلى السؤال عن شيء بعينه منها، لكان حكم ذلك الشيء في الاختصاص حكم الذات، فكان يجيء جوابه معرفة، ولا يجيء جوابه إلا نكرة.

وإذا كان الأمر على ما ذكرناه، فكما لا يجوز أن يكون جوابه المعرفة لخروجه في السؤال إلى أن يكون متناولاً للذات، فكذلك في الحال لا يجوز أن يكون متناولاً لشيء بعينه منهما، لأن ذلك يقتضي أن يكون جوابه المعرفة.

وبمثل هذه الطريقة نُبيّن حال (أين) في المواضع، و(متى) في الأوقات، هذا في باب الاستفهام.

فأما (كم) و(كيف) فلا مدخل لهما في الجزاء، و(أين) و(متى) حالهما في الجزاء كحالهما في الاستفهام.

وأما (كم) في الخبر، فهو باق على إبهامه لما ذكرناه من أن باب الاستفهام أولى به بدلالة أنه لم يُوصل به، وإن كان الباب بابَ إيضاح وتبيين كما فُعل ذلك بأخواته فيه.

دلالة «كم» على الكثرة

فإذا قال القائل: كم رجل أكرمته، فهذا معناه أن كثير من الرجال، والكثرة التي يُشير إليها لا تبلغ حدّ الشمول للجنس كله، وإن كان غير واقف في مبلغ بعينه ولهذا جاز أن يضاف إلى الواحد والجمع، فيقال: كم رجل؟ وكم رجال؟.

وفي الاستفهام لا يُميّز إلا باسم الجنس موحّداً، وهذا التكثير الذي وصفناه استصحبه من باب الاستفهام، لما كان ذاك أولى به، وقصوره عن الجنس مما عَرَض فيه بانتقاله إلى الخبر، لأن ذاك مُؤثّر فيه لا محالة.

ألا ترى أنه مُستنكر في العقل أن يكون المتكلم بـ«كم رجل أكرمته أكرم» الجنس

كله، ولو كان الباب باب النفي، أو الاستفهام، أو الجزاء، لم يكن ذلك مُنكراً.

وهذا بأدنى تأمّل ينكشف فاعلمه.

مَن وما[1]

والذي يدلّ على أن (مَن) و(ما) ـ وهو القبيل مما يُفيد الشمول ـ يفيدان الجزاء والاستفهام أدلة، منها: ما استدللنا به في النوع الأول من أنَّ المسؤول مُلجأ في الجنس الذي سُئل عنه إلى الجواب حتى لا مَترك له لتعلّقه بأن لفظ السائل تناول كذا وكذا دون كذا وكذا.

وهذا الموضع يتبيّن بتأمل الدواعي التي دعت إلى وضع هذه الألفاظ، وهو أنهم نظروا فيما يُسألون عنه من الأحوال، والأوقات، والمواضع، والأعداد، والأجناس، والناطقين، فوجدوا أنفسهم مع المسؤولين على حالة أوجبت عليهم صياغة ألفاظ شاملة مُستغرقة، وإلا كان للمسؤول أنْ يعدل عن الجواب عما يُسأل عنه، وإن تكلّف السائل أموراً كثيرة، وبَسَط من القول ما أتعبه، وشقّ عليه.

ألا ترى أن السائل عن عدد معدود ما يتوهمه مع الغير من جنس لو قال له: أكذا عندك من هذا الجنس أم كذا؟ أم كذا؟ حتى يُكثر من أسماء الأعداد، وأفنى في ذلك أوقاتاً، لكان لا يأمن أن يكون ما معه منقوصاً عن الأعداد التي ذكرناها، أو زائداً.

وكذلك هذا في الأحوال، أو عدّد أحوالاً كثيرة في مسؤول عنه بعينه، لكان لا يأمن على غيرها.

وكذلك في الأوقات، لو ذكرنا أوقاتاً كثيرة من الماضي، أو المستقبل، لكان لا يأمن مع امتداد الأوقات أن يكون المسؤول عنه في غيرها، فلا يخرج جوابه على مُراده.

وكذلك في الناطقين، لو ذكر أكثر من يَعرفه، لكان لا يأمن أن يكون غيرهم، هذا وقد يُسأل الإنسان عما لا يعرفه، كما لا يُسأل عما يعرفه، وذكر مَنْ يعرفه مُتعذّر على الوجه الذي ذكرناه.

فأما مَنْ لا يعرفه فمُحال أن يذكره، فلما كان الأمر على هذا، عمدوا إلى صياغة ألفاظ كافية من التطويل شاملة للأجناس مُلجئة للمسؤولين حتى يأبى إن أرادوا الجواب إلا الانتهاء إلى المُراد، وفي ذلك من الدلالة على الموضع الذي يزيد الدلالة عليه من شُمول هذه الألفاظ لما وُضعت له، واستغراقها ما لا خفاء به.

---

(١) انظر: نفائس الأصول للقرافي (٤/ ١٨٤٢).

ومنها: أن المسؤول متى سمع هذه الألفاظ، فإنه متى راعى، لم يجد في الأجناس التي يُسأل بها عنها شيئاً إلا ويصلح أن يكون جواباً للسائل إذا قصده وجعله جواباً، ولولا شُمول هذه الألفاظ للأجناس التي صيغت لها، واستغراقها لما صلح في (كل) و(بعض) منها أن يكون جواباً.

فإن اعتُرض على هذه الدلالة بأن من قال: «مَن دخل داري فأكرمته» في الجزاء إن اللص لا يجوز أن يكون مُراداً.

ولو قال: «من دخل داري فأهنته» لا يجوز أن يكون الملكُ مُراداً، وكذلك ما يجري هذا المجرى، فالجواب عنه: أن اللفظ مُنتظم للكل في أصل الوضع، وما خرج منه بالعقل، أو العُرف، أو الشرع، فهو كما أُخرج منه بالاستثناء.

ألا ترى أنه لو قال: مَنْ دخل فهو مُحاسَبٌ، أو: من دخل داري فهو مُثابٌ أو مُعاقَب، أو قال: خلق الله من في السماوات والأرض، أو: ما في السماوات والأرض. لدخل تحت هذا كل مُتعبّد وموجود من الجنّ والملك وغيرهم ـ إن كان المتكلم به ممن يعلم أنّ العبادة تشمل هذه الأجناس ـ وكذلك الثواب، والعقاب، والخَلق.

فلولا أن اللفظ شامل لكان بتغيير أحكام الأخبار والعدات والمضحون لها، والأخبار في هذه الألفاظ التي تستعمل في هذه المواضع، علمت أن أصل الوضع فيها ما ذكرنا لا غير.

ومنها: جواز استثناء المستثنى منها، ما أراد بالغاً ما بلغ في القلّة والكثرة، فلولا شمول هذه الألفاظ، واستغراقها، لما جاز الاستثناء منها على الحدّ الذي ذكرناه.

ولا يقدح في هذا قول القائل: إنه مع الاستثناء كأنه صيغ لذلك الذي يدل عليه، ولا قوله: إنها ما أفادت الشمول على وجه، لأنها عندك لا تعرى من الاستثناء، أو ما يجري مجرى الاستثناء من العُرف، والعَقْل.

لأن من راعى اللفظ في انفراده ماذا يُفيد، وعند الاستثناء منه ماذا يفيد منه؟ ولولا الاستثناء لكان حال اللفظ كيف يكون؟ بانَ له أنّ هذا السؤال ساقط.

وكذلك مَنْ راعى أنّ اللفظ، ووضعه شيء، وتسلّط العُرف، والعَقْل، والشّرع عليه شيء آخر، يجري عليه بعد التواضع به، كما أنّ الاستثناء منه باللفظ بعد التواضع به عَلِمَ أن قوله: إنه لم يُفد الشمول قطّ، فاسد.

لأن اللفظ لا بد من أن يكون سابقاً لما وُضع له للعُرف، والعقل جميعاً، لأنّ هذين يتسلّطان عليه كتسلّط اللفظ المخصص له من بعدُ.

فإن قيل: ما يُنكر أن يكون العَقل عند الوضع مُتَسلّطاً عليه، كما يتسلّط العُرْف

واللفظ من بعد؟ قيل له: إنَّ العقل إذا تسلَّط في الموضع الذي أشرتَ إليه، مَنَع مَنْ وضع الاسم له رأساً، ومتى قَصَد القاصدُ إلى الوضع له ـ مع مَنْع العَقْل منه ـ كان كمن يتعاطى مُحالاً، أو يعبث بما يضعه.

وإذا كان الأمر على هذا ـ وكان العقل لا يمنع ولا يحظر وضع الاسم مُستغرقاً بل يحظر والحاجة لُمسّ إليه كما بيّناه، فيجب أن يكون التواضع قد حَصَل به، وأن يكون العَقْل يتسلّط من بعد الوضع فيخصص، كما يتسلّط العُرف من بعده، وكما يتسلّط اللفظ من بعده، وفي هذا لمن أنعم النظر كفايةٌ.

ومنها: أنَّ الألفاظ إنما كانت تُوضع بحسب الحاجة إليها، وقد علمنا أنَّ الواحد منا كما يقصد إلى الإخبار عن الأجناس المعلومة، ويعلّق المقصود بها كما يعلّقها بالمفردات، وإذا كان الأمر على هذا، فلا بد من أن يكون في كلامهم ما يفيد الجنس مشتملاً عليه، ومُستغرقاً له، وإلا كان يظهر قصور لغة العرب عن المعاني الهاجسة في النفس.

وإن كان لا بُدَّ من أن تكون حاجاتهم إلى ما يُعبّرون عنه كحاجاتنا ودواعيهم كدواعينا، وإذا كان الأمر على هذا ـ ويصحّ القَصد منّا إلى الإخبار عن الجنس بلفظ شامل لهم كلهم ـ فكذلك يجب أن يكون أمرهم كأمرنا، وإذا كان أمرهم كأمرنا، فلا بدَّ من أن يكون في لغتهم ما يُفيد ذلك حقيقةً لا مجازاً، وهذه هي الأسماء التي ذكرناها.

ردّ قول من رأى هذه الألفاظ مُستصلحة للشمول

وبهذا الذي ذكرناه، يسقط قولُ مَن يزعم أنه لا يمتنع من أن تكون الألفاظ مستصلحةً للشمول من غير أن تكون مفيدةً له على الحقيقة مقصودة عليه، ويُؤيده أنّا ما وجدنا هذه الأسماء حقيقةً في الشيء اطّراده فيه، واستمراره، وإذا كانت هذه الأجناس على الوجوه التي ذكرناها فيجب أن تكون حقيقة لها.

وهذه الأدلة التي ذكرناها فيها، ما يدل على إفادة الشمول والعموم في (مَن) و(ما) إذا انتقلا عن موضع الإبهام إلى باب الإيضاح والتبيين ـ وهو باب الخبر أيضاً ـ وذلك جواز الاستثناء منها على الوجه الذي بيّناه، وجواز تعلّق القَصد منا بما يُفيد الشمول والعموم ـ إذا أردنا الإخبار عن جنس ـ وإن سبيلهم كسبيلنا، وإنه لا بد من أن يكون في كلامهم ما يُفيد ذلك حقيقةً، وإلا كانت اللغة قاصرةً عما كانت تهجس في نفوسهم حينئذ، وفي نفوسنا الساعة.

فهذا حال (مَن) و(ما) وهما للاستغراق.

حال «أيّ»[1]

فأما (أيّ) فهي لبعض من كلّ ـ وهو وإن كان لا يختصّ ببعض دون بعض ـ ولكن يصلح لكل منها على طريق البَدَل، وعلى ما يُقدّر بعضاً من الجملة فإنه لا يُفيد الاستغراق، ولشدة إبهامه لزمته الإضافة.

ومعنى الإبهام فيه: أنه لا يختص بجنس دون جنس، كما اختص كل واحد من (مَنْ) و(ما).

ألا ترى أنك لا تقصد جنساً إلاّ و(أيّ) تُستعمل في أبعاضه؟ فهو أشمل من (مَنْ) و(ما) في هذا الوجه، ودونهما فيما يُفيد أنه من الاستغراق.

ما أفاد الوحدة والانفراد ثم اقترن به لفظٌ أو حال

فأما ما الأولى به أن يفيد الوحدة والانفراد، ثم إذا اقترن به لفظ، أو حال، أفاد الشمول والعموم، كقولهم: عشرون درهماً، وما جاءني من رجل، وهل جاءك من خبر، ولا رجل في الدار، وكقولك: كل إنسان، وأول فارس، وما أشبه هذا، فإنَّ هذه النكرات تُفيد الاستغراق بما اقترنت به الألفاظ التي قبلها، إذ كانت ـ هي وأشباهها ـ قد جعلها العُرْف والاستعمال بأن تُفيد بمجردها الوحدة أولى، وإن كانت وضعت للآحاد فما فوقها، وهذا في هذه الأسماء كالعلامة، والتغيير في أسماء الأحداث، ويدلّ على ذلك أنّ (من) في قولك: ما جاءني من رجل، وهل عندك من شيء، لا يجوز أن تدخل على مخصوص مُفرد، لا تقول: ما جاءني من عبد الله.

فلولا أنه يُفيد في رجل إذا اقترن به في قولك: ما جاءني من رجل، وهل جاءك من خبر، وهل عندك من شيء، الكثرة والشمول، لكان لا يمتنع من دخوله على المفرد المخصوص أيضاً، وإذْ قد امتنع منه، وكان قولك: رجلٌ لا يخلو من أن يُفيد واحداً من قبيله غير معيّن، أو القبيل كما هو[2].

وكنا قد علمنا من لغتهم وقصدهم: أنهم لا يُريدون نفي واحد غير معيّن في قولهم: ما جاءني من رجل، فما بقي إلا أن يكون مُفيداً نفي القبيل كما هو مستغرقاً لا سيما وأنت إذا قلت: ما جاءني رجلٌ، من دون (من)، فالأولى أن تُريد به نفيَ واحد غير مُعيّن.

---

(١) انظر: حروف المعاني للزجاجي (٦٢)، الجنى الداني للمرادي (٢٣٣)، والكتاب لسيبويه (١/ ١٣٦)، (٤/ ٢٣٣)، ونفائس الأصول (٤/ ١٨١٢).

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٢)، ومفتاح الإعراب لمحمد المحلي (ص٥٩)، شرح ابن عقيل (٢/ ٢٤٦)، الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ١٠٦).

وكذلك قولك: عشرون رجلاً، نبّه قولك: عشرون، على أن رجلاً يُراد به الجنس كلهم، إذ كان لا يجوز أن يكون يُفيد واحداً غير مُعيّن مع اقتران العشرين به، لما يدخل المعنى من الفساد، ولأنه من الظاهر أن المراد بعشرين رجلاً: عشرون من الرجال، ومن القبيل الذين هم الرجال.

وكذلك إذا قلت: كلّ رجل، فكلّ يُبيّن أنّ رجلاً بعده عامٌ للجنس[1].

وكذلك قولك: هل عندك من أحد أحدٌ، في معنى الجمع، بدلالة أن لا يجوز أن يقع في واجب إذ كان القصد الذي يصح به في غير الواجب، لا يصح في الواجب إلا أن يكون موضع يحصل فيه قريب من الفائدة التي ذكرناها، فيما ليست بواجب، كقول القائل: جاءني اليوم كل أحد، لأن هذا ـ وإن أفادَ الكثرة ـ لا يُفيد الاستغراق، فهو كما ذكرناه في (كم)، إذا انتقل عن باب الاستفهام إلى باب الخبر.

فإن قيل: فلمَ لا تقول: جاءني عشرون أحداً، لأن الذي بعد العشرين لا يكون إلا في معنى الجمع بزعمك؟.

قيل له من قبلُ: إن «العشرين» وما أشبهه عدد مخصوص يحتاج إلى بيان المعدود الذي وقع عليه بعده، وذلك ما يُفيد أسماء الأجناس، وأحد ليس منها.

وقد بيّنا أن هذه الأسماء متى تعدّت الموضع الذي يُفيد الوحدة والانفراد، انصرف إلى الجنس، ولا بد من اقتران ما يُفيد ذلك فيه به.

فإن قيل: قولك: «كلّ رجل» و«كلّ إنسان» هل يجوز أن يقع موقع المنكور ـ ها هنا ـ اسم الجنس المعرّف بالألف واللام، لأنّ كلاً منهما يُفيد فائدة صاحبه بزعمك، ويكون مثل قولك: مائة درهم، ومائة الدرهم، إذا أردت التعريف؟.

قيل: لا، ولكن إذا أريد التعريف في قولك: كلّ رجل، قلت: كلّ الرجال، وفي: كل إنسان، كل الناس، ولا يجوز: كل الإنسان، وكل الرجال وذاك أن «كلّ رجل» في معنى: «كل أحد» وتلخيصه «كل الرجال» إذ كانوا رجلاً رجلاً على حدّ قولك: «كل اثنين» أي كل الناس إذا كانوا: اثنين اثنين، وكقولك: «هما خير اثنين في الناس»، أي: هما خير الناس إذا كانوا اثنين اثنين.

فإذا أردت التعريف خرج من هذا لأنّ مثل هذا التقرير لا يتأتى فيه إلى قولك: كل الرجال، وكل الناس، ولا يكون غيره، و«مائة رجل» لا يقع موقعه «أحد» لما بيّنا في قولنا: «عشرين» ونحوهما، فلما أضفت المائة إلى رجل وكنت قد فرغت من العدد فاحتجت إلى الصنف عرفت على ما كان نكرةً فقلت: مائة الدرهم، وفي هذا فصل

(١) انظر: الأصول في النحو لابن السراج (١/ ٢٢٢).

ظاهر بين «مائة درهم» وقبيله وبين «كل أحد» وقبيله، فافهمه.

وإن قيل: لم امتنعتَ من «كلّ الرجل» والله عز وجل يقول: ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [آل عمران: ٩٣] قلت: إن هذا السؤال غَلَطٌ، أو مُغالطة، لأن الطعام في شموله لأنواع، كالناس في شموله لأنواع.

وقد جوّزنا أن يُقال: «كل الناس»، وإنما امتناعنا من أن يُقال: «كل رجل، وكل الرجل»، وقد دللنا عليه بما فيه كفاية، فاعلمه.

المعرف المخصص

وأما قولهم: «أهلك الناس الدينارُ والدرهم» فليس هذا مما الاعتماد في إفادته الكثرة على شيء قبله كما ذكرناه في النكرات.

ولكن متى تعرّى مما يخصصه فيجب أن يكون مُتناولاً للجنس، مُستغرقاً له، وذاك أن الألف واللام من شأنهما التعريف والتخصيص.

والمعرّف المخصص كما يكون محسوساً مُدركاً معهوداً يكون معلوماً معقولاً، فالألف واللام يُشار به إلى تخصيص ذلك المعرّف على ما يصح تخصيصه به، فإن كان معهوداً مُدركاً محسوساً فالإشارة بالألف واللام إلى تعريفه على ذلك الوجه، وإن كان معلوماً معقولاً فالإشارة به إلى تعريفه على ذلك الوجه، وقولنا: «رجل» لا يخلو من أن يكون المراد به واحداً من الجنس غير مُعيّن، أو الجنس كما هو.

فلذلك إذا دخله الألف واللام، ولم يقترن ما يخصصه بمعين معهود فيجب أن يُفيد الموضع الثاني الذي له في الموضعين، وهو الجنس كما هو[1].

العموم في قولك: أهلك الناس الدينار والدرهم

ويستدلّ على أن قولك: «أهلك الناس الدينار والدرهم»، و«كثرة الشاة والبعير» المراد به العموم والكثرة، ما تقدّم من جواز استثناء الجماعة من هذا الاسم المفرد من اللفظ، وكذلك الدلالة الدانية من الحاجة إلى تعليق المقصود باسم الجنس مفيداً للعموم.

فإن قيل: إذا كانت النكرة تُفيد ذلك ـ كما زعمت من قبلُ ـ فما فائدة هذا التعريف؟.

قيل له: القَصد منه الإشارة إلى ما ثبت في النفس، وعُقِلَ من معرفة الأنواع، وليس الدرهم ـ في هذا ونحوه ـ كواحد عهدته، وعلمته محسوساً، ثم أشرت إليه.

---

(١) انظر: نفائس الأصول للقرافي (١٩١٧/٤).

لأن معرفة الأنواع في هذه الجهة ممتنعة، وغير مجوّز أن يعلم العالم منا أحد هذه الأنواع محسوساً كما يعلم بعض الأشخاص.

وإذا كان الأمر على هذا ـ وكان لا يمتنع في لغتهم أن تكون اللفظة المنكورة يُستفاد منها ما يُستفاد من المعرفة، ويُستفاد من المعرفة مثل ما يُستفاد من النكرة ـ فكذلك لا يمتنع في أسماء الأجناس ما ذكرناه من أن تكون نكرتها تُفيد مثل ما يُفيد معرفتها باقتران القرائن، فإذا كان معرفة فلفظه وفق مستفاده.

وإذا كان نكرةً فإنما تبيّن ما تبيّن منه، ومن قرائنه التي بلّغته ذلك الحدّ.

«أل» لا تفيد الجنس

فأما قول مَن يقول: إن الألف واللام يُفيدان الجنس، وتقديره أنه وضع في اللغة لذلك فجهل باللغة والصناعة، لأن الألف واللام ليس فائدتهما إلا التعريف[1].

وقولنا: الألف واللام مسامحة منّا، وجريٌ على عادة النحويين، لأن اللام هي التي وضعت للتعريف فقط والألف معها ألف الوصل فاعلمه.

فإن قيل: كيف زعمت أن الألف واللام في نحو هذا التعريف يدخل فيما يفيد التكثير دون الإفراد، وأنت قد تقول: خرجت فرأيت الأسد، وتعريفه ذلك التعريف، وأنت لا تريد تكثيراً، ولا استغراقاً، وإنما المراد: خرجت فرأيتُ الواحد من هذا الجنس غير مُعيّن ولا مخصوص.

قلت: إنما جاز هذا في هذا النحو من المفردات، لمشابهته النوع في أنه ليس بمعهود حسّاً، كما أنّ النوع ليس كذلك.

وكأنك قد وضعت الجنس موضع الفرد لوقوع الاسم عليه كوقوعه على الجنس، ولأن العام يُستعمل في الخاص كقولهم: «سير عليه الأبد»، وإنما يُراد به: سير به كثيراً، وإذا كان على هذا فهو كالشيء يُستعار من بابه لغير بابه، ومثله ما يُستعمل من لفظ الجمع في موضع المفرد.

ألا ترى أنه يحسن أن تقول لمن ملك عبداً، أو وهب ديناراً: «أصرت تملك العبيد، وتهب الدنانير؟»، وإن لم يكن ما ملكه، أو وهبه إلا واحداً، فكما تُجوّز بالجمع كذلك تُجوّز باسم الجنس مُعرّفاً في الواحد غير مُعيّن، وإن كان ذلك من فائدة النكرات.

ألا ترى أنه لا فصل بين قوله: «خرجت فرأيت الأسد» وبين قوله: «خرجت

---

(١) انظر: الجنى الداني (١٩٣)، الأشباه والنظائر (٣/ ٤)، الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٢٤، ٣٢٥).

فرأيت أسداً» إلا ما تراه من التعريف.

بلى! يمكن أن يُقال: لو قيل: خرجت فرأيت أسداً، لكان السامع يجوز أن يُتبع قوله: «أسداً» صفةً من الصفات، فإذا سكت المتكلم، ولم يتبعه الصفة بانَ له من بعدُ، أن قصده إلى واحد من الجنس غير مُعيّن ولا موصوف.

ولو قيل: «خرجت فرأيت الأسد» لكان السامع يعلم أن القصد إلى الواحد من الجنس، ولا ينتظر الصفة التي يجوز مجيئها مع النكرة، فهذا يجوز أن يكون من فائدة ما فيه الألف واللام، وعلى كل وجه لم يزد التعريف اختصاصاً لم يكن في التنكير، والنكرة التي تُفيد فائدة المعارف تشير به إلى النكرات المحدودة بالصفات، أو بالأحوال حتى لا يجري مجرى الإشارة إلى مُعيّن كقولك: «فينا رجل عليه دُرّاعة شأنه كذا» وليس مَن عليه دُرّاعة غيره.

والمعرفة التي تُفيد النكرة غير قولك: مثلك وشبهك، وحسن الوجه، لأن هذا من حيث اللفظ لا كما عَرَض من اللَّبس في الوضع.

فإذْ تقول بدل قولك: فينا رجل عليه دُرّاعة: «فينا زيد وأبو فلان أو غلامك»، وفي الجماعة عدّة اسم كل واحد منهم، أو صفته أو كُنيته، لأن فائدة المعرفة ـ إذا كان الأمر على هذا ـ فائدة النكرة.

فإن قيل له: زعمت أنه إذا دخل الألف واللام اسم الجنس، وتعرّى مما يخصه كان مستغرقاً شاملاً، وما تُنكر أن يكون المراد به القبيل، والجنس غير مُعيّن؟.

كذلك يصح أن تقصد إلى الجنس من غير أن تزيد الاستغراق، وإذا كان كذلك فانصرافه إلى الاستغراق يحتاج إلى دليل يقترن به، يُفيد فيه ذلك، وإلا كان لخلوّه مما يُفيد التخصيص فيه لا يخرج إلا إلى إفادته الجنس فحسب؟.

قلت: إنّ مَن تأمل أسماء الجنس كيف صيغت، ولماذا وُضعت استغنى بذلك عن هذا السؤال، وذاك أنهم إنما قصدوا إلى تمييز الأجناس بعضها من بعض ـ في وضع الأسماء لها ـ كما قصدوا إلى تمييز الآحاد في وضع الأسماء لها على حسب الدواعي التي دعتهم، فوجدناهم في تمييز الأجناس، وضعوا الاسم بشريطة أن يتناول الواحد إلى حيث انتهى وبلغ، واكتفوا له بذلك الاسم في تمييزه عما يخالفه، ولذلك لم يجمعوه، ولم يثنوه، لأنهم صاغوه بشرط أن يُفيد ما وضع هو له ـ بالغاً ما بلغ وكيف تزايد وتناقص ـ والشيء إنما يصح التثنية والجمع عليه إذا انحصر، بدلالة أن التثنية: ضمُّ الشيء إلى مثليه أو أمثاله. وإذا كان هذا الضمّ ـ الذي أشرنا إليه ـ لا يصح إلا فيما قد وقف، فإذن لا يصح هذا المعنى في اسم الجنس.

وإذا كان حال اسم الجنس هذه الحالة فمتى لم يقترن به ما يخصصه ببعض ما

وُضع له، فلا بد من أن يكون شاملاً كله مستغرقاً، لأن موضوعه على ذلك، وكيف يُفيد الجنس كما هو، ولا يكون مستغرقاً له، وإذا كان ذلك على ما ذكرناه فلا معنى لقول القائل: «يُفيد الجنس دون الاستغراق» لأن ذلك يُتصور في الموضع الذي يقول فيه هذا إن تعلّق المعنى المقصود ببعض الجنس، وبغير ذلك البعض ـ اسم الجنس وذاك ـ لا يُعلم إلا بدلالة، كما لا يُعلم الانفراد والتخصيص إلا بدلالة.

فإن قيل: ألست تجوّز أن يُقال: «ضعْ هذا المال في هذا الجنس؟» ويُشار به إلى الرجال، ولا يُراد به الكلّ والاستغراق؟ وإذا كان في لفظه الجنس ذلك يجوز، فما يُنكر أن يكون في اسم الجنس أيضاً يجوز؟. قلت: إن قوله: «ضع هذا المال في هذا الجنس» مخصص بالعُرف، ولهذا كان مأموراً بأن يصرفه إلى بعض الجنس ـ لا كله ـ لأنه ليس في العُرف أن يكون الواحد يعمّ الجنس كما هو بصلة أو أمر، وإذا كان ذلك كذلك فلولا التخصيص[1] العُرفيّ ـ الذي ذكرناه ـ لكان قولهم: الجنس يشملهم كلّهم.

وإذا كان حال لفظ الجنس هذه الحالة، فكذلك حال اسم الجنس هذه الحال متى تجرّد عما يُخصصه من العُرف، أو الشرع، أو العقل، أو اللفظ فلا يكون شاملاً فاعلمه.

ومن هذا القبيل قولهم: «أول فارس» لأنه بدخول «أول» خرج «فارس» من أن يكون يفيد ما هو أولى به من الوحدة والانفراد، وصار يُفيد الشمول والعموم، وعلى ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ ولهذا فسّره الأخفش على أن معناه: أول من كَفَرَ به، وقال غيره أيضاً: إن معناه: أول فريق كافر به.

والفصل بين الطريقين، أنه جعله الأخفش مستغرقاً، فوضع مكانه من كان المُراد: ولا تكونوا أول الكافرين، إذا صاروا: كافراً كافراً.

وجعله غيره على غير الوجه فصرفه إلى فريق من القبيل غير معلوم كأنه قال: لا تكونوا أول الكافرين به، إذا صاروا فريقاً فريقاً.

وأكثر أصحابنا البصريين على طريقة أبي الحسن الأخفش وهو الأصح كما دللنا عليه وبيّناه، لأنه ادعاء حذف فريق، وإقامة كافر الذي هو صفته مقامه يحتاج له إلى دلالة.

ومن هذا القبيل قولهم: رُبّ رجل، وكم رجل لأنّ (رجل) بدخول (كم) و(رُبَّ) عليه صار مُفيداً للكثرة ومستغرقاً.

---

(١) انظر: التخصيص عند الأصوليين في «نفائس الأصول» (٤/ ١٩٩١)، شرح العضد على ابن الحاجب (١/ ١٢٩)، وشرح الكوكب المنير للفتوحي (٢/ ٢)، والتلويح على التوضيح (١/ ٧٩)، والأحكام للآمدي (٢/ ٢٨١).

يدلك على ذلك أن (كم) تُفيد التكثير مما يدخله بلا نهاية، و(رُبَّ) تُفيد التقليل منه غير محصور، ولكن على ما يراه المُخبر من استقلال الشيء واستكثاره، فلولا أنّ (رجل) بعدهما للاستغراق لم يصلح دخول واحد منهما عليه[١].

وكيف يخرج الكثير الذي لا نهاية له معلومة إلا من اللفظ الذي يُفيد الاستغراق، وكذلك القليل الذي هو على الحدّ الذي ذكرناه.

أسماء الفاعلين والمفعولين

ومن هذا القبيل: أسماء الفاعلين والمفعولين كقولهم: الكافر والسارق والزاني والمُسلم والمؤمن.

واعلم أن قولهم الفاسق والزاني والمسلم والمؤمن، موضوعٌ موضع: الذي فسق وزنى، والألف واللام فيه بمعنى الذي[٢].

وهذا لأن الفعل لما لم يكن موضوعاً للتخصيص، بل كان موضوعاً لأن يكون خبراً مفيداً لا غير، امتنع مما يكون وروده للتخصيص: كالإضافة والألف واللام، لكنهم كما جعلوه ـ أعني الفعل ـ من تمام الذي أحبّوا أن تتناوله آلة التخصيص أيضاً، فنقلوه إلى اسم الفاعل، ونووا الألف واللام فيه ـ وإن كان مجيئه في أصل الكلام ـ التخصيص فقط معنى (الذي).

وضمّنوا اسم الفاعل بعده، واسم المفعول الضمير على الحدّ الذي يحتمله الفعل في صلة الذي ليتمّ الألف واللام باسم الفاعل، كما تمّ ذلك بالفعل.

فكما أن (الذي) إذا لم يقترن به ما يخصصه بواحد بعينه انصرف إلى الجنس كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الزمر: ٣٣]. كذلك اسم الفاعل الذي هو بمعناه متى لم يقترن به ما يخصصه بواحد بعينه انصرف إلى الجنس. فيدلّ على استغراقه وشموله ما يدلّ في اسم الجنس لا فصل بينهما، وتقرّب أمره تضمّنه لمعنى الجزاء حتى صار يُجاب بما يُجاب به الجزاء من الفاء.

فكما أن الجزاء بالإبهام الذي فيه صار حكم المستعمل فيه ما بيّناه، ودللنا عليه وهو (مَن) و(مَا) كذلك حكم اسم الفاعل والمفعول بدلالة أن قوله: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ بمثابة قوله ـ ولو قال ـ: مَن سَرَق فاقطعوا يده. وقد حكى أبو العباس عن المازني: أن اسم الفاعل تدخله الألف واللام مُفيداً للتعريف فقط، فيكون

---

(١) انظر: أوضح المسالك (٣/ ٢٢٦).

(٢) انظر: المقتضب للمبرد (٢/ ١٤٣)، ومغني اللبيب (١/ ٤٩)، وأصول النحو لابن السراج (١/ ١١٣).

دخوله عليه كدخوله على اسم الجنس إذا قلت: الرجل، وهذا ـ وإن كان خلافاً من أصحابنا ـ فلا مَدْخل له فيمن له فيما نحن فيه. فإن قيل: أراك تُدبر كلامك في الألف واللام على أنّ له موضعين:

أحدهما: تعريف العهد.

والثاني: تعريف الجنس.

وأنت تقول: هذا الرجل فعل كذا وكذا، من غير أن يكون بينك وبين المخاطب فيه عهد، فإذا كنت تقوله ولا عهد.

ومن الظاهر أن قولك: هذا الرجل ليس يُراد به الجنس، فهلاّ قلت: إن له موضعاً ثالثاً، وهو قولك: هذا الرجل، وتلك المرأة، وأنت تشير إلى حاضرين، أحدهما: بالبُعد، والآخر: بالقُرْب؟.

قلتُ: إن الرجل والمرأة نقلهما ما صحبهما من اسم الإشارة إلى الحاضر، وهما في الأصل للجنس، ولا يمتنع ما يكون للجنس أن يقترن به ما يجعله لواحد من الجنس، لأن اسم الجنس ينتظم الواحد إلى ما لا نهاية، فاعلمه.

[نِعْمَ وحبذا][1]

ومن هذا القبيل قولهم: نعم الرجل زيدٌ، وحبذا زيدٌ لأن (ذا) كالرجل، والرجل: اسم الجنس، والمعنى: زيد محمود في قبيله، إلا أنه ليس بمستغرق، بدلالة أنه ثُنِّيَ وجُمِع، فقيل: نِعْمَ الرجلان الزيدان، ونِعْمَ الرجالُ الزيدون، ولو كان مستغرقاً لما صح تثنيته.

وليس قول مَنْ قال: زيد محمود في الرجال، إذا صاروا: رجلاً رجلاً، بصواب، ولا قول: إنه لواحد بعينه بصواب، لأن وقوع (رجل) موقع (أحد) حتى يكون متناولاً لآحاد الجنس على طريق البَدَل إنما يكون في النكرة.

فأما إذا تعرّف فإنه لا يفيد الاتحاد، ولهذا لم نقل: «كلّ الرجال، ولا كلّ الإنسان»، وقد مضت الدلالة على ذلك.

ولا يجوز أن يكون لواحد بعينه لأنه لو كان كذلك لما امتنع ما يفيد الاختصاص من الأعلام وغيرها من وقوعه موقعه لتساويها كلها في إفادتها واحداً بعينه، وفي امتناع ذلك دلالة على أنه للجنس لا لواحد بعينه.

---

(١) انظر: شرح الجمل للزجاجي (١/ ٥٩٨، ٦١٢)، مفتاح الإعراب للمحلي (ص٥٤)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٢٥٦، ٢٥٧)، والأصول في النحو لابن السراج (١/ ١١١، ١٢١).

فإن قيل: فالرجل من قولك: نِعْمَ الرجلُ على أيّ وجه توجهه إذا لم تجعله مستغرقاً؟ قلت: إن المادح كأنه عرف زيداً وأضرابه، وعرفه وقبيله الذي هو منه، فأراد أن يتناوله المدح، وهو مُفضّل عليهم، فاستعار لفظ الجنس لبعضهم، وصار تثنيته وجمعه له يدلّ على مراده، لأنه لما ذهب بالرجل إلى أن يكون مقصوراً على أضرابه، أو على قبيله الذي هو منه، صار مخصوصاً، أو واقفاً على عدد، فصار يحتمل التثنية والجمع، فكأنا إذا قلنا: نِعْمَ الرجلان الزيدان، قلنا: الزيدان محمودان في قبيلهما، وكل قبيل من القبيلين مُخالفٌ للآخر، ولو كان في وجه واحد، لأن تماثل شيئين كل واحد منهما للآخر من كل وجه فاسد غير جائز.

وقد عرف من أصول اللغة، وقول أصحابنا النحويين[1] أن أسماء الأجناس تُثنى وتُجمع إذا اختلف، وقد حمل قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] على أن تثنية الجنس، كأنه جنسان من النعمة: نعمة الدنيا والآخرة، أو نعمة الدين والدنيا.

[قلّ رجل يقول ذاك]

ومن هذا القبيل قولهم: «قلّ رجل يقول ذاك» و«أقلّ رجل يقول ذاك»، ألا ترى أنه ليس يجوز أن يريد واحداً غير معين من القبيل بقولك: رجلٌ، لأن (واحداً) لا يكون أقل من (واحداً) عدداً، وليس قصد المتكلم بهذا إلى هذا الغرض، ولا أن يُفيد بـ(قلّ): حقَّرَ وذلّ، لكن المراد: قلّ القائلون لذاك، أي: ما أحد يقول ذاك[2].

فإذا كان الأمر على هذا فرجل يفيد الجنس، وليس بمستغرق، بل هو على طريقة البدل، كأنه قال: قلّ القائلون لذاك، إذا صاروا رجلاً رجلاً، ومعنى: أقلّ رجل يقول ذاك، كمعنى: قلّ رجلٌ، وليس هذا موضع شرحه.

والفصل بين الكلمتين أو التسوية ـ إلا فيما ذكرنا من حال قولك: إن رجلاً واقعٌ فيهما ـ على حد واحد.

وقد تبين بما ذكرناه من حال قولك: «درهماً من عشرين درهماً» أن كل مميز به في الموزون، والمسموح، والكيل خاصة حال هذا المميز به في المعدود فاعلمه.

وليس كل ما يفيد الكثرة يفيد الاستغراق، [ولا كل ما يقال منه: أنه يفيد الجنس يفيد الاستغراق]، وقد مضى بيان كل موضع من المواضع التي تناوله كلامنا فافهمه.

وقد جاء ما يُراد به الجنس مضافاً في كلامهم، فمن ذلك ما جاء في الحديث:

---

(١) أي البصريين.

(٢) انظر: الكتاب (٣/ ١١٥)، والمقتضب (٤/ ٤٠٥).

«منعت العراق درهمها وقفيزها»[١] أي خراجها وغلاّتها، وقال الله عز وجل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]. وروي عن ابن عباس رحمه الله: أنه قرأ: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ وَكِتَابِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فإنه قال: كتابه أكثر من كتبه[٢].

ما أفاد الكثرة ولفظه لفظ الواحد

فأما ما يفيد الكثرة ولفظه لفظ الواحد، وهي الأسماء المصوغة للجمع، فقد قسّمته قسمين عند تفصيل الإجمال الذي صُدّر به هذا الكلام.

واعلم أن هذه الأسماء على اختلافها لا تخلو من أحوال ثلاث:

إما أن يكون الاسم منها صيغ للقليل خاصة، وأريد بالقليل أدنى العدد، وهي من الثلاثة إلى العشرة كالنَّفَر، والرَّهط، والذَّود، أو يُراد به عدد معلوم كقولهم: صِرْمة، وهَجْمة، وهُنيدة، وعَرْج، أو يُراد به التكثير، وذلك: كقوم، ونساء، وكليب، وما جرى مجراه.

وكل واحد من هذه الأنواع حكمه أن يُفيد ما وُضع له، فنقول: إن القائل إذا قال: مررت بنَفَر، أو رأيت رَهْطاً، أو جُزت على ذَوْد، فكلّ عدد من الثلاثة إلى العشرة يمتّ بماتّة صاحبه في أن الاسم وُضع له، وأنه يُفيده إذا أفاده حقيقةً، فمتى اقترن به ما يخصصه ببعض ما وضع له كان مفيداً لذلك على الحقيقة، وإن أُطلق إطلاقاً، فأول هذه الأعداد مُتيقّن والباقي ينتهي إليه بدلالة.

وإنما قلنا هذا لأن اللفظ صيغ ـ حين صيغ ـ للتقليل، فلما كان مصوغاً للتقليل، وكان له فيما يتناوله آخر معلوم، كما أن له أولاً معلوماً حكم على المتيقّن ـ وهو الأول ـ دون الأوسط والأخير، لأن الكل لم يخرج عما وُضع له الكلمة من التقليل، وكان الأول مُتيقّناً، وما عداه ليس بمُتيقن، والأخذ بالمتيقن أولى، وليس سبيل هذا سبيل الاسم الذي وضع لأشياء مختلفة فلا يُصرف إلى واحد منها إلا بدلالة.

ألا ترى أنه ليس من شرط ما اشترك فيه عدّة معان أن لا يوضع لواحد منها إلاّ وقد وضع للسائر، سواء بواضع أو بواضعين، وأنّ مَن شرَط هذا تناول كل واحد من الأعداد التي تصلح لها بعد التواضع لواحد منها به، لاشتراكها فيما وضع من أجله لذلك الواحد، فهذا سبيل هذه وأمثالها.

---

(١) رواه مسلم (٢٨٩٦)، وأبو داود (٣٠٣٥)، وابن الجارود في «المنتقى» (١/ ٢٧٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٢/ ١٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٣٧).

(٢) انظر: معاني القراءات لأبي منصور الأزهري (ص٩٣) بتحقيقنا. والبحر المحيط لأبي حيان (٢/ ٣٦٥).

وأما إذا قال: مررتُ بهُنيدة ـ وما يجري مجراها ـ ففائدته ما وُضع له من العدد، لأن (هُنيدة) اسم المائة وما داناها، والعَرْج: اسم للخمس مائة والست مائة إلى الألف، وكذلك ما يجري مجراه مما قُصر به على عدد، أو على عدد ما يقاربه، وهذا أمره ظاهر.

فأما: الجامل، والباقر، والضّئين، والكَليب ففائدته الكثرة، لأنه هذه الأسماء وضعت للتكثير، وليس لها حدّ فيما يُفيده، ولا يُمكن أن يقال فيها أكثر من أنها للتكثير، فاعلمه.

وكما ليس لها مبلغ تنتهي إليه، فليس لها ابتداء أيضاً، ولكن تتناول ما يكون كثيراً، ولا يختص بعدد، وإن كان كثيراً إلا بدلالة.

ما أفاد الكثرة ولفظه لفظ الجمع

وأما ما يُفيد الكثرة، ولفظه لفظ الجمع فله أحكام ونحن نبيّن القول فيه بما يحضر.

اعلم أن الجمع على ضربين:

جمع سلامة، وجمع تكسير، فجمع السلامة هو: الذي يسلم فيه لفظ الواحد، وله بناءان: أحدهما ما يكون بالواو والنون أو الياء والنون. والثاني: يكون بالألف والتاء.

وقال سيبويه: «وهذا لفظه الجمع بالألف والتاء، والواو والنون لتثليث أدنى العدد إلى تعشيره، وهو الواحد، كما صارت الألف والنون لتثنيته ومثناه أقلّ من مثلّثه[1].

ألا ترى أن جر التاء ونصبها سواء جرّ الاثنين والثلاثة الذين هم على التثنية، ونصبهم سواء. فهذا يقرب أن التاء والواو والنون للأدنى لأنه وافق المثنى». انتهت الحكاية عنه.

واعلم أن فيما حكيناه من كلامه استدلالاً على شيئين من مذهبه.

أحدهما: أن أول الجمع عنده الثلاثة، ألا ترى أنه قال: لتثليث أدنى العدد، يعني لتثليث أول الأعداد لما حكم على الواو والنون، والألف والتاء.

والثاني: أنه قد صرح بأن التاء والنون للأدنى من الأعداد، لأنه وافق المثنى، ونعني بالموافقة أن المثنى في موضع النصب والجر، كما أن الجمع السالم في موضع

---

(١) انظر: الكتاب (٣/ ٤٩٢)، ونفائس الأصول (٤/ ١٩١٠، ١٩٢٧، ١٩٤٠).

النصب والجر بالياء، كما أن الجمع بالألف والتاء في موضع النصب والجرّ بالكسرة ـ والكسرة أخت الياء ـ فلما توافقت هذه الأبنية ـ فيما ذكرناه ـ وكان الجمع السالم على حد التثنية في سلامة لفظ الواحد صار كما ارتقى من الواحد إلى التثنية في الإفادة، ثم صار حكمه حكم الثلاثة في أنه من أدنى العدد متّ إليه بماتّة الثلاثة فصلح للكل.

فنقول: يقتضي مذهبه أن الجمع بالواو والنون، والألف والتاء، الأولى: فيما يُفيده أدنى العدد ـ وهو من الثلاثة إلى العشرة ـ ويصلح للكثير من حيث لم يتناول هذا البناء بالجمع ثانياً.

وليس نُريد بقولنا: «إنه يصلح له» أنه إذا استعمل في الكثير كان مُجازاً فيه، ولكن نُريد أن الأولى به أدنى العدد، ثم هو مُستصلح للكثير أيضاً بالوضع، فمتى دل الدليل على أنه للكثير صُرِف إليه، ولا نقول إنه مجاز فيه. والذي جعل له حكم الأولى بأدنى العدد ما ذكره سيبويه من انبنائه على التثنية ومجيئه على حدّه، وموافقته له فيما ذكره.

والذي سوّغ أن يكون للكثير، ودل عليه هو أن هذا البناء ـ أعني الجمع السالم ـ لم يتناول بالجمع ثانياً، كما تُنوول الأبنية المصوغة لأدنى العدد، وهي أربعة: أفعال، وأفعلة، وأفعُل، وفعْلة وكسّرت تكسير الآحاد لمناسبتها لها في إفادتها القليل، ألا ترى قولهم: أكرع وَأكارع، وأبيات وأبابيت، وإنهم لا يفعلون ذلك بالجمع السالم.

ومما يُبيّن ـ ما ذكرناه ويؤيده ـ أن الجمع السالم إذا صُغر على لفظه، فتقول في مسلمين: مُسَيْلمون، وفي جعفرين: جُعَيْفرون، وفي مسلمات: مُسَيْلمات.

كما أنّ ما وُضع لأدنى العدد يُصغر على لفظه، وهي هذه الأبنية الأربعة[1].

وإنما صُغرت على ألفاظها، لأنها لما أفادت القليل، أشبهت الواحد في إفادته القليل، فكما صُغّرت أبنية الواحد على ألفاظها، كذلك صُغّرت الأبنية المفيدة لأدنى العدد على ألفاظها، والأبنية المفيدة للكثرة إذا صُغرت ردّت إلى أدنى عددها إن كان لها أدنى العدد وإن لم يكن لها أدنى العدد يُردّ إلى واحدها، فيُصغّر، وتلحق فيه علامة الجمع.

وإن كان الأمر على هذا تبيّن أن حكم (مُسلمات ومسلمون) في أن الأولى به أدنى العدد، وحكم هذه الأبنية الأربعة سواء ـ وإن كانت هذه الأبنية إذا استعملت في الكثير كانت على طريق الاستعارة ـ لأنهم كما يستعيرون الألفاظ، يستعيرون البُنى أيضاً.

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٥٧٠، ٥٧٧، ٦٠١، ٦٠٤).

جمع السلامة مفيد الكثرة

وجمع السّلامة ـ وإن كان الأولى به أدنى العدد ـ فهو مُستصلح للكثير أيضاً، مفيدٌ له على الحقيقة إذا اقترنت به دلالة.

فهذا حكم جمع السلامة[١].

ردّ اعتراض

فإن قيل: إذا كان جمع السلامة ـ وإن كان الأولى به أدنى العدد ـ قد وُضع للكثير أيضاً، وينتهي به إليه إذا دلّت الدلالة عليه، وذاك تغليب الأولى به لها، فلم أُجري في التصغير على طريق ما وُضع لأدنى العدد، وهو يُصغّر على لفظه؟

قيل له: إن الجمع الكثير متى لم يكن له أدنى العدد يُردّ إلى واحده، وإذا رُدّ إلى واحده كان كجمع السلامة إذا صُغّر.

ألا ترى (مساجد) إذا صغّرته قلت في تصغيره: مُسَيْجدات، فهو على حدّ مُسَيْلمات إذا صُغّرت مُسلمات.

وإذا كان كذلك فكأنهم ـ في تصغيره على لفظه ـ جمعوا له الحكمين جميعاً ـ أعني حكم أدنى العدد الذي يُصغّر على لفظه، وحكم الجمع الكثير إذا لم يكن له أدنى العدد ـ فيردّ إلى واحدة، من حيث كان موضوعاً لهما ـ أعني للقليل وللكثير ـ وإن كان متى تجرّد كان الأولى به القليل للدلالة التي دلّت.

وقد حُكي: أن حسان بن ثابت لما أنشد النابغة كلمته التي فيها:

لنا الجفناتُ الغُرّ يلمعنَ بالضحى وأسيافنا يَقْطُرنَ من نجدة دَما

عاب عليه قوله: الجفنات، وقال له: لمَ قللت جفانك؟[٢]

فهذا يؤيّد ما ذكرناه، فافهم.

جمع التكسير[٣]

وأما القسم الثاني ـ وهو الجمع المكسّر ـ فله بناءان: أحدهما للقليل ـ وقد تقدم ذكره ـ والثاني: للكثير، ويتفق في الأكثر أن يكون الشيء يحصل له البناءان جميعاً، ويتفق أيضاً أن يُقصر على أحدهما، ثم يستعمل إن كان للقليل في الكثير أيضاً، وإن

---

(١) انظر: مفتاح الإعراب (ص١١٧، ١١٨).

(٢) انظره في: ديوان حسان بن ثابت (٣٧١)، والخصائص لابن جني (٢/ ٢٠٦)، والأغاني (٩/ ٣٤٠).

(٣) انظر: شرح ابن عقيل (٤/ ١١٥)، مفتاح الإعراب (ص١١٩)، وشرح الكافية (٢/ ١٩٠).

كان للكثير في القليل أيضاً

ولما كان العدد عددين: عدد قليل، وعدد كثير، خُصّ اسم العدد من الثلاثة إلى العشرة بأن يُبيّن بناء القليل، فيضاف إليه دون بناء الكثير لئلا يخرجوا عن التشاكل إلى التباين، فقيل: بُرد وبُردان، وثلاثة أبْراد، وفَلْس وفلسان وثلاثة أفلس، وجَبَل وجبلان وثلاثة أجبال، وغُلام وغلامان وثلاثة أغلمة، وغُراب وغُرابان وثلاثة أغربة.

ولا يؤثّر فيما له بناء القليل إذا أرادوا تبيين العدد القليل استعمال بناء الكثير إلا في النادر.

وأبنية الكثير أكثر من أن يتناوله العدّ إلا بعد تكلّف، ثم لا يؤمن أن يسقط منه الكثير أيضاً، فلذلك لم أطلب حَصرها.

واعلم أن الأبنية التي تفيد الكثرة، كالفجّار، والفسّاق، والزّناة، والغُزاة، والبيوت، والمساجد، والغُرُف، والشُرف، والغلمان، والسُودان، والبيضان ـ وما جرى مجراها ـ متى لم يقترن بها ما يُخصصها بعدد بعينه، فحكمها حكم أسماء الأجناس، إلا أن أسماء الأجناس ترتقي من الواحد، وهذه الأبنية ترتقي من الثلاثة.

واتفاقهما في أن كل واحد منهما وُضع لأن يتناول ذلك الذي يُفيده بالغاً ما بلغ، ومتى لم يقترن به ما يخصصه، فيجب أن يكون مفيداً للكثرة، وكل ما استدل به أسماء الأجناس يُمكن أن يستدل بها في هذه الأبنية على أنها وضعت للكثرة والشمول.

جمع السلامة يتناول الكثير أيضاً

ونقول أيضاً: إن جمع السلامة متى اقترن ما يخرجه عما هو أولى به من إفادة القليل لحق بهذا أيضاً، لأنه ـ وإن كان الأولى به إفادته القليل ـ فهو من حيث الوضع يتناول الكثير أيضاً، وقد مرّت الدلالة على هذا.

وإذا كان كذلك فقوله: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾ [سبأ:٣٧] لما اقترن به ما نبّهنا على أنه لا يُريد أدنى العدد، لحق في إفادته الكثرة باسم الجنس، وبما وُضع للكثير، وخص به. وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥] وكل ما يجري مجراه.

ردّ اعتراض

فإن قيل: لمَ زعمت أنه يجب تبيين العدد القليل ببناء الجمع القليل، وإضافته إليه، وهلاّ أضيف إلى بناء الكثير كما يُضاف البعض إلى الكلّ؟.

قلت: إنما أضيف إلى بناء القليل لقلة المعدود، ولو أضيف إلى بناء الكثير لم يَحْسُن لسقوط الموافقة، والمشاكلة من بينهما، ودخول التباعد والتباين في حدّهما.

ألا ترى أنك لو قلت: خمسة جمال وسبعة بغال، لكنت مقلّلاً بقولك: خمسة وسبعة، ومُكثّراً بقولك: جمال، وبغال، وبينهما من التدافع ما لا يخفى.

فإذا قلت: خمسة أجمال، وسبعة أبْغُل، تشاكل العدد، والمبيّن له، وتعاونا فيما يُفيد أنه من القلّة، واستدلّ بكل واحد من المضاف والمضاف إليه على حال صاحبه.

فإن قيل: فقد قال الله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة:٢٨٨] فعَدَلَ من أقراء ـ وهو لأدنى العدد ـ إلى قُروء وهو الكثير، وأنت زعمتَ أن ذلك لا يُؤثر، ولا يحسن؟.

فالجواب: إن أقراء لم يروه سيبويه، وواحده قَرْء ـ بفتح القاف ـ وقياس (فَعْل) أن يكون (أفعَل).

وإن ثبّتناه لما ورد في الخبر من قوله: «أيام إقرائك» فهو مما شذّ عن القياس، وإن ورد في الاستعمال كاستحوذ، فكما لا يجوز القياس على استحوذ، فكذلك لا يجوز القياس على ثلاثة قروء.

وقد أراد أصحابنا هذا التأويل إلى ما عليه أصله ونظروا فقالوا: تقديره ثلاثة أقراء من القروء[1].

وطريقة أخرى، وهو أنه لما كان الكثير أكثر في الاستعمال وأشهر في بناء القليل بدلالة أن مثل سيبويه لم يحك في جمع قُرْء غير قُروء، صار في حكم ما لم يجيء فيه غير بناء الكثير.

فكما قيل: ثلاثة رجال، وأربعة مساجد، قيل: ثلاثة قروء، وإذا كان أقراء في حكم ما لم يجيء لقلّته.

ومما يكشف قبح إضافة القليل إلى الكثير، وخروجه عن الملاءمة إلى التدافع، أنهم لم يحقّروا أبنية الكثرة على ألفاظها من حيث كان التحقير تقليلاً وهذه الأبنية للتكثير، فكما رفضوا ذلك لزوال التشاكل فيهما، وحصول التباين فيهما، فكذلك يجب أن يُرفَض ما ذكرناه، وهذا بيّن.

ومن تأمل هذه المواضع اتضح له أغراضهم في هذه الأبنية، وصحةُ ما بيّناه في جميعها، إن شاء الله.

الشمول في النفي خاصة

واعلم أن ما يُفيد الشمول في النفي خاصة، ولا يستعمل في الإثبات، إنما هو

(١) انظر في ذلك: الكتاب (٣/ ٥٧٥)، شرح التصريح (٢/ ٢٠١)، والمقتضب (٢/ ١٥٩).

في عدة أبواب منه، وكأنها خُصّت به لكثرة البلوى بها إذا كانوا يضعون ما يضعون بحسب الحاجة إليه، ولم يُستعمل في الإثبات، لأن ما يُفيده من الشمول مثله على حدّه، لا يصح في الإثبات، إذ كانت هنا الحكاية لم تَجْر به، وقد بيّنا ذلك.

فمنها: ما يتكلم به في نفي الناس نحو: ما بها دُعويٌّ[١]، وما بها تامور[٢]، وما بها شُفْرٌ[٣].

ومنها: ما هو في نفي المال، نحو: ما له اسمٌ ولا حمٌ[٤]، وما له قُذَغملةٌ[٥].

ومنها: ما يُنفى به الطعام نحو: ما ذُقتُ عَلوساً.

ومنها: ما يُنفى به النوم نحو: ما ذقتُ غماضاً ولا حثاثاً[٦].

ومنها: ما تُنفى به الأوجاع، نحو: ما بها وَذْيةٌ[٧].

ومنها: ما يُنفى به الحلي، نحو: ما عليها خضاضٌ[٨].

وهذه على اختلافها ـ وأمثالها ـ لا يُستعمل شيء منها في الإثبات، وهي تُفيد نفي قليل ما وُضع له، وكثيره.

فافهم ذلك، واعلمه إن شاء الله تعالى.

تمّ الكتاب ونجز في عروبة رابع ربيع من سنة تسع وأربعين وست مائة هلاليّة هجرية، والحمد لله حق حمده، وصلواته على سيدنا محمد النبي وآله وسلم. نسختُ هذا الكتاب من أصل منقول من خط المصنف.

إجازة الصغاني

عورض بالأصل المنتسخ منه، ولله المنّة، وكتب الملتجىء إلى حرم الله تعالى الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، جعل الله شكره أوفى من شكر آل سلم لآل سنان، وآل حسان لآل غسان، منتصف ذي الحجة سنة تسع وأربعين وست مائة حامداً ومصلّياً.

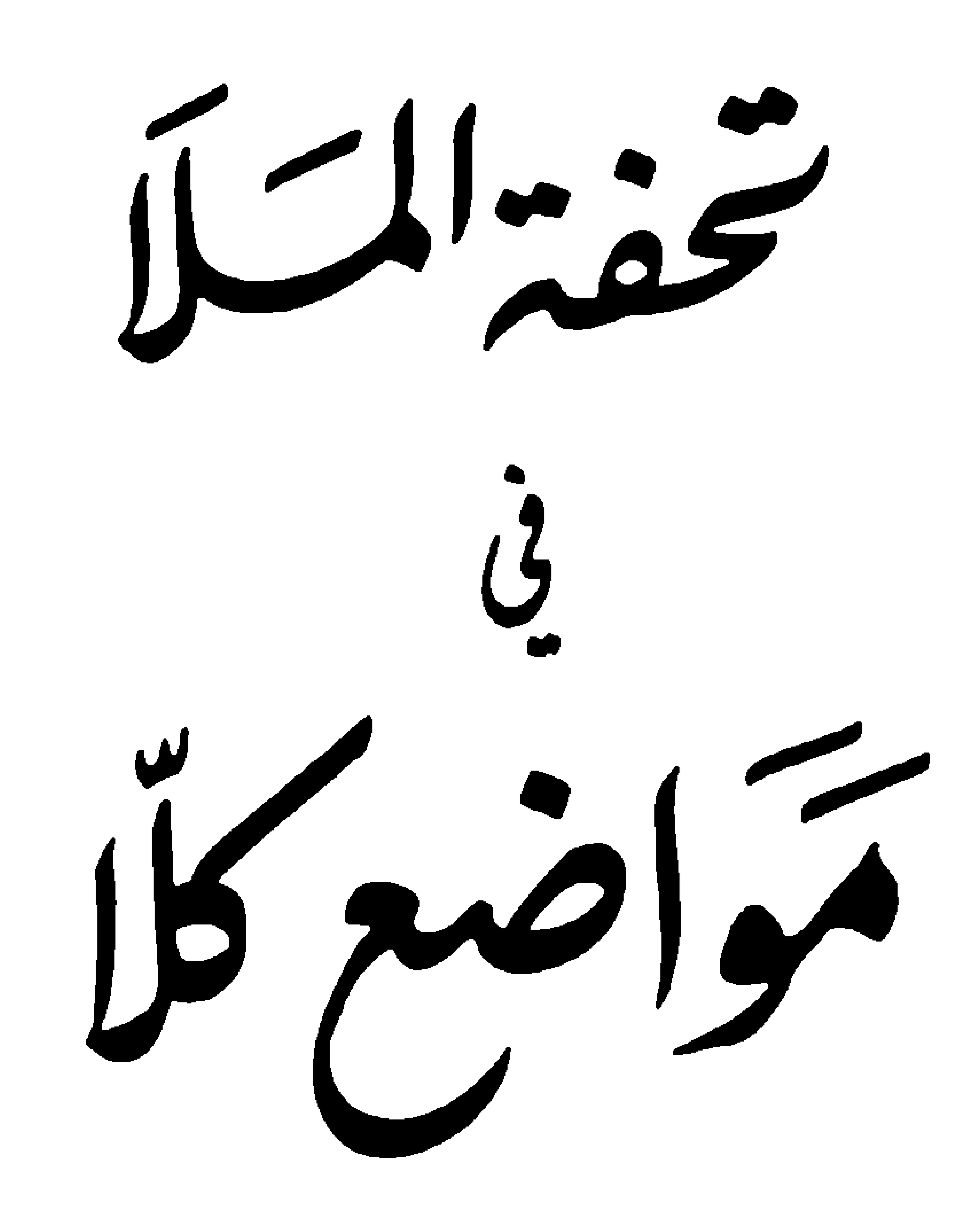
---

(١) انظر: أمالي القالي (١/ ٢٤٩).
(٢) انظر: أمالي القالي (١/ ٢٥١).
(٣) انظر: أمالي القالي (١/ ٢٥١)، ومقاييس اللغة (٣/ ٢٠٠).
(٤) انظر: المقاييس (٣/ ٦٢).
(٥) انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢/ ٢٩٣).
(٦) انظر: مجمع الأمثال (٢/ ٣١٤).
(٧) انظر: المخصص لابن سيده (١٣/ ٢٥٤).
(٨) انظر: مجمع الميداني (٢/ ٣٣).

خاتمة

تمّ ذلك بحمد الله ومعونته في عاشر جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وسبع مائة. وصلى الله على محمد وآله.

قال محقق هذا الكتاب «القول في ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي» خليل إبراهيم العطية الزبيدي عفا الله عنه: فرغت من تبييض هذا الكتاب للمرة الثالثة بداري في البصرة في الرابع من شهر آذار سنة ١٩٨٩م المصادف السابع والعشرين من رجب الأصمّ من سنة ١٤٠٩ هجرية والحمد لله رب العالمين.



لشيخ الإسلام أبي بكر محمد بن علي بن موسى الأنصاري المحلي

المتوفى سنة ٦٧٢ هـ

تحقيق وتعليق

الشيخ أحمد فريد المزيدي

ترجمة مختصرة للمصنف

هو العلامة اللُغوي: أبو بكر أمين الدين محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمٰن الأنصاري المَحَلّي.

ولد سنة ٦٠٠هـ، وتوفي سنة ٦٧٢هـ.

■ من مصنفاته

١ ـ التذكرة في ذكر أشعار المحدّثين.

٢ ـ تحفة الملا في مواضع كَلاَ ـ وهي كتابنا هذا.

٣ ـ الجوهرة الفريدة في العروض خ بدار الكتب المصرية.

٤ ـ ذخيرة التلا في أحكام كلا ـ خ بأحمد الثالث.

٥ ـ شفاء الغليل في علم الخليل (في العروض) خ بأحمد الثالث.

٦ ـ مختصر طبقات النحاة، للزبيدي.

٧ ـ مفتاح الإعراب. مطبوع بدار ابن خلدون.

٨ ـ العنوان في معرفة الأوزان (منظومة في العروض).

٩ ـ الكليات العروضية.

انظر ترجمته في: بغية الوعاة (١/ ٨٢)، والوافي بالوفيات (٤/ ١٧٧)، وحسن المحاضرة (١/ ٣٨)، معجم المؤلفين (١١/ ١١).

يا من إليه كل فضل ينتمي وأصل كذا أيضاً بكل مسلم

والحمد والصلاة والسلام كما بها البدو بها الختام

والحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده

بسم الله الرحمن الرحيم

أنشدنا شيخ الإسلام العالم العلامة أبو بكر محمد بن محمد العمري المعروف بابن الحمصي تغمده الله برحمته يوم الاثنين سابع عشر ذي القعدة سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة في كلا ومواضع الوقف عليها في القرآن ومذاهب القراء فيها تحفة الملا في مواضع كلا

يقول راجي رحمة الغفار محمد بن علي الأنصاري

الحمد لله على النعماء في صحة الوقف والابتداء

بالنطق في كتابه المجيد فإنها من جملة التجويد

ثم صلاة مع السلام على النبي سيد الأنام

محمد رسوله الأمين وأهل بيته هداة الدين

ثم على أصحابه الأبرار من المهاجرين والأنصار

صورة الصفحة الأولى

وابدا فيهما وجله في العلق | ثم ثلاثة يبدا بالذي سبق
مثل الا وبعضهم قد وقفا | وليس بالمختار فيه فاعرفا
وابدا على الوجهين في ثانيها | وقف على قول لكن فيها
والحكم في الثالث ما شا الشيخ | في الابتدا والوقف [illegible]
وجله في الهاكم التكاثر | ثم ثلاثة فيها فاما الآخر
فالابتدا بالمعنيين جيد | والوقف عند بعضهم موكد
والاولان ان نظرت رتبا | على نظام الموضعين في النبا
وبعدها موضع في الهمزة | فيحسن الوقف لمن يبتدي
والابتدا بالمعنيين جائز | فان تجد حفظا فانت الفائز
فقد كفيت كلفة التطويل | هذا اختياري على التفسير
نظمتها بخمسة ستينا | في سنة الثلاث والثمانينا
من بعد ستمائة للهجرة
ارجو بها ثوابه والاجرة

صورة الصفحة الأخيرة



أنشدنا شيخ الإسلام العالم العلاّمة أبو بكر محمد بن علي النحوي المعروف بابن المحلّي تغمده الله برحمته يوم الاثنين سابع عشر ذي القعدة سنة ثلاثٍ وسبعين وستمائة في «كلاّ» ومواضع الوقف عليها في القرآن ومذاهب القراء فيها.

تحفة الملاَ في مواضع كلاَ

١ ـ يقول راجي ربّه الغفّار ... محمد نجلُ علي الأنصاري

٢ ـ الحمد لله على النعماءِ ... في صحّة الوقف والابتداء

٣ ـ باللفظ في كتابه المجيد ... فإنّها من جملة التّجويد

٤ ـ ثمّ صلاته مع السّلام ... على النبيّ سيّد الأنام

٥ ـ محمدٍ رسوله الأمين ... وأهل بيته هداةِ الدينِ

٦ ـ ثمّ على أصحابه الأبرار ... من المهاجرين والأنصار

٧ ـ وبعدُ فالمقصود أنّ «كلاّ» ... لها معانٍ فاحفظَنْ تُجلَى

٨ ـ فمَرّة تأتي، هُديتَ سُبْلَها، ... لردِّ مذكور يكون قبلها

٩ ـ فقف عليها مُنكراً هنالكَ ... ورادعاً لمن يقولُ ذلكَ

١٠ ـ وتارةً تأتي بمعنى «حقّاً» ... فابدأ بلفظها تكن محقّا

١١ ـ وتارة تأتي للاستفتاح ... مثلَ «ألاَ» فابدأ بلا جُناح

١٢ ـ وقد أتت في محكم القرآن ... لكلِّ ما قلنا من المعاني

١٣ ـ فإنْ تُرِدْ إتقانها محصّلا ... فاسمع وخذ بيانها مفصّلا

١٤ ـ فموضعان أتيا في «مريما»[1] ... فقف عليها فيهما. وربّما

(١) الموضعان في سورة مريم هما قوله تعالى: ﴿كلا سنكتب ما يقول ونَمدُّ له من العذاب مدّا﴾ [مريم: ٧٩]، وقوله تعالى: ﴿كلا سيكفرون بعبادتهم ويكونون عليهم ضداً﴾ [مريم: ٨٢].

١٥ ـ تكون فيهما كـ«حقاً» أو «ألاَ» فإن بدأت لم تكن مجهُلا[١]

١٦ ـ وموضع قد جاء في «قد أفلحا»[٢] قف، وابتدىء مثلَ «ألا» فتفلحا

١٧ ـ وموضعان أتيا في «الشُعَرا»[٣] فقف عليها فيهما لتُنكِرا

١٨ ـ في الموضعين. وابتدىء بالأول على كلا الوجهين، ثمّ عوّلِ

١٩ ـ في البدء بالثاني على الأخير وهو «ألا» واسمع من الخبير

٢٠ ـ موضعٌ في «سبأ» قد وقعا[٤] قف، وابتدىء على الطريقين معا

٢١ ـ وموضعين في «المعارج» اعرفِ[٥] قف، وابتدىء على الأخير واكتفِ

٢٢ ـ وقد أتت في سورة «المدثر» أربعةٌ تظهر للمستحضر[٦]

٢٣ ـ وليس للأول في المناهج إلا الذي في سورة «المعارج»

٢٤ ـ والوقف في الثاني على قولين فابدأ به على كلا الوجهين

٢٥ ـ وقف على الثالث بالإجماع وابدأ به أيضاً ولا تراعي

٢٦ ـ على كلا الوجهين. أما الرابع ففي الوقوف عنده تنازع

٢٧ ـ أجازه قوم على التأكيد وليس هذا القولُ بالبعيد

٢٨ ـ وليس ردّاً للذي قد مرّا واستبعدَ التأكيد بعضُ القرّا

٢٩ ـ لأجل ما بينهما قد فُصلا وإن تشأ فابدأ به مثلَ «ألا»

٣٠ ـ وقد أتت في سورة «القيامة» ثلاثةٌ يعرفها العلامة[٧]

---

(١) في الأصل (مجملا) والمثبت هو الموافق للسياق.

(٢) يعني بقد أفلحا سورة «المؤمنون» والموضع في قوله تعالى: ﴿لعلي أعمل صالحاً فيما تركت كلاّ إنها كلمة هو قائلها﴾ [المؤمنون: ١٠٠].

(٣) في قوله تعالى: ﴿قال كلا فاذهبا بآياتنا إنا معكم منتقمون﴾ [الشعراء: ١٥]، والموضع الثاني قوله عز وجل: ﴿قال كلا إن معي ربي سيهدين﴾ [الشعراء: ٦٢].

(٤) من سورة سبأ، قوله تعالى: ﴿كلا بل هو الله العزيز الحكيم] [سبأ: ٢٧].

(٥) الموضع الأول من سورة المعارج في قوله تعالى: ﴿كلا إنها لَظَى﴾ [المعارج: ١٥]. والموضع الثاني قوله تعالى: ﴿كلا إنا خلقناهم مما يعلمون﴾ [المعارج: ٣٩].

(٦) الأول في قوله تعالى: ﴿كلا إنه كان لآياتنا عنيداً﴾ [المدثر: ١٧]، والثاني: ﴿كلا والقمر﴾ [المدثر: ٣٢]. وقوله: ﴿كلا بل لا يخافون الآخرة﴾ [المدثر: ٥٣]، الرابع: ﴿كلا إنه تذكرة﴾ [المدثر: ٥٤].

(٧) الموضع الأول في سورة القيامة: ﴿كلا لا وزر﴾ [القيامة: ١١]. والثاني: ﴿كلا بل تحبون العاجلة﴾ [القيامة: ٢٠]، والثالث: ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾ [القيامة: ٢٦].

٣١ ـ في الوقف في الأول خُلْف قد ذُكر ومنعه في الباقيين مشتهر
٣٢ ـ [...............](١) فابدأ بأيّ المعنيين شئتا
٣٣ ـ وموضعان في «النبأ»(٢)، فالأولُ لم يقفوا فيه ولم يعوّلوا
٣٤ ـ على خلاف لنصَيرٍ(٣) ذكِرا وابدأ على الوجهين فيما سُطِرا
٣٥ ـ كذاك لا وقف على الثاني، ولا تبدأ به إلا بـ«ثُمَّ» أوّلا
٣٦ ـ وبعد هذا موضعان في «عبس»(٤) الوقف في الأول عنهم يقتبس
٣٧ ـ وابدأ على معنى «ألا» وأمّا ثانيهما فلا وقوفَ حتما
٣٨ ـ وابدأ بأيِّ المعنيين كانا وموضع في «الانفطار» بانا(٥)
٣٩ ـ ليس في الابتدا به توقُّف ويبعد الوقفُ، وقوم وقفوا
٤٠ ـ وأوّلوا الردَّ على معنى «انتبه فإنّه ليس كما غُررت به»
٤١ ـ وفي «المطففين» جاءت أربع(٦) قف، وابتدىء مثلَ «ألا» لا تمنعْ
٤٢ ـ وقال قوم بامتناع الوقف في اللفظة الأولى، فتابع وصفي
٤٣ ـ وموضعان أتيا في «الفجر»(٧) الوقف في الأول جا للزجر
٤٤ ـ وابدأ على الوجهين. أما الثاني ففي الوقوف عنده قولان
٤٥ ـ وابدأ عليهما. وجاء في «العلق» ثلاثة(٨)، يُبدأ بالذي سبق
٤٦ ـ مثلَ «ألا» وبعضهم قد وقفا وليس بالمختار فيه فاعرفا

---

(١) ما بين [] غير واضح بالأصل.

(٢) الموضع الأول والثاني: ﴿كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون﴾ [النبأ: ٤، ٥].

(٣) وقعت في الأصل (بصير) بالباء وهو خطأ، والصواب نُصير، وهو ابن يوسف المتوفى سنة ٢٤٠هـ كما في بغية الوعاة (٢/ ٣١٦).

(٤) الموضع الأول: ﴿كلا إنها تذكرة﴾ [عبس: ١١]، والثاني: ﴿كلا لما يَقْضِ ما أمره﴾ [عبس: ٢٣].

(٥) كما في سورة الانفطار: ﴿كلا بل تكذبون بالدين﴾ [الانفطار: ٩].

(٦) الأول في قوله تعالى: ﴿كلا إن كتاب الفجار لفي سجين﴾ [المطففين: ٧]، والثاني: ﴿كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾ [المطففين: ١٤]، والثالث: ﴿كلا إنهم عند ربهم يومئذٍ لمحجوبون﴾ [المطففين: ١٥]، ﴿كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين﴾ [المطففين: ١٨].

(٧) الموضع الأول قوله تعالى: ﴿كلا بل لا تكرمون اليتيم﴾ [الفجر: ١٧]، والثاني: ﴿وتأكلون التراث أكلاً لمّا﴾ [الفجر: ١٩].

(٨) الموضع الأول: ﴿كلا إن الإنسان ليطغى﴾ [العلق: ٦]، والثاني: ﴿كلا لا تطعه واسجد واقترب﴾ [العلق: ١٩].

٤٧ ـ وابدأ على الوجهين في ثانيها وقف على قولي تكن نبيها
٤٨ ـ والحكم في الثالث ما شئت اصنعِ في الابتدا والوقف فالكلُّ وُعِي
٤٩ ـ وجاء في «ألهاكم التكاثر» ثلاثةٌ منها[1]. فأما الآخر
٥٠ ـ فالابتدا بالمعنيين جيِّد والوقف عند بعضهم مؤيَّد
٥١ ـ والأولان إن نظرت رُتِّبا على نظام الموضعين في «النَّبا»
٥٢ ـ وبعد هذا موضع في «الهُمَزَة»[2] مستحسن الوقف لمن يميِّزُه
٥٣ ـ والابتدا بالمعنيين جائز فإن تجد حفظاً فأنت الفائز
٥٤ ـ فقد كُفيت كُلفة التطويل هذا ختام القول في التفصيل
٥٥ ـ نظمتها بالله مستعيناً في سنة الثلاث والستِّينا
٥٦ ـ من بعد ستمائةٍ للهجره أرجو بها ثوابه وأجره

* * *

(١) الأول: ﴿كلا سوف تعلمون﴾ [التكاثر: ٣]، والثاني: ﴿ثم كلا سوف تعلمون﴾ [التكاثر: ٤]، والثالث: ﴿كلا لو تعلمون علم اليقين﴾ [التكاثر: ٥].

(٢) موضعها في قوله تعالى: ﴿كلا لينبذن في الحطمة﴾ [الهمزة: ٤].

فهرس المحتويات

الضوابط الحسان فيما يتقوم به اللسان

ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما

تحفة المَلاَ في مواضع كلاً



الضوابط الحسان فيما يتقوم به اللسان

ويليه

ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما

ويليه

تحفة الملا في مواضع كلا

منشورات
محمد علي بيضون



دار الكتب العلمية

هاتف وفاكس: ١٣/١٢/١١/٨٠٤٨١٠ (٥ ٩٦١+)
ص.ب: ٩٤٢٤-١١ بيروت - لبنان
رياض الصلح - بيروت ٢٢٩٠ ١١٠٧
http://www.al-ilmiyah.com
e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com

90000

طبع في مطابع دار الكتب العلمية